وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015م

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب (ة):

رواق إيمان

إشراف الأستاذ:

يونس بوعصيدة رضا

لجنة المنـــاقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
لشهب مسعود	رئيســا	أستاذ محاضر –ب-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
يونس بوعصيدة رضا	مـقررا	أستاذ محاضر –أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
فرطاقي جابر	مناقشـا	أستاذ مساعد –أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يقول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَلاَ تَنْسَوا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾

"البقرة 237"

أولا وقبل كل شيء نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل

كما أنه من دواعي العرفان والجميل أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور "يونس بوعصيدة رضا"

على كل ما قدمه لي من توجيهات ونصائح طيلة إعداد هذه المذكرة، الذي اشرف علي بتوجيهاته السديدة وآرائه الوجيهة،

ولم يبخل علي بالنصائح القيمة، أسأل أستاذي الكريم عمرا مديدا وعيشا سعيدا

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجة المناقشة الذين قبلوا الإشراف على مناقشة هذه المذكرة

وإلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد جزاه الله خيرا

إهداء

بعد حمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه إيانا على إتمام هذا العمل فإني أهديه لأغلى اثنين في حياتي، إلى أمي العزيزة الغالية راجية من الله لها السعادة والصحة وطول العمر وأن ينيلها ما تتمنى، وإلى من جعل نفسه شمعة تحترق من أجل أن ينير دربي وإلى من تعب وشقى من أجل راحتي وسعادتي إليك يا أبي الغالي

إلى أخواتي الغاليات

إلى كل أقاربي وقريباتي وأبنائهم

إلى زوج أختي وأبنائه: أنس – انابيس – جود

إلى صديقاتي

إلى كل من يتمنى لي التوفيق في مشوار حياتي

هذا مني أنا .....

إيمان.....

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

شهد العالم اليوم تحولات وتغيرات جذرية في شتى المجالات، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية سياسية وتكنولوجية لذا تواجه الدول النامية تحديات عديدة خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية من شانها أن تخرجها من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول الصناعية الكبرى.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها حيث يعتبر بمثابة مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية، في ظل ظاهرة العولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات.

حيث كان ينظر في السابق للاستثمار الأجنبي المباشر على انه أداة لنقل رأس المال و تحقيق وفرات خارجية ولكن النظرة تغيرت واختلفت في السنوات الأخيرة اتجاه دور الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبح الاعتقاد السائد انه لم يعد مقتصرا على نقل رأس المال بل أصبح يركز على عملية نقل التكنولوجيا وابرز مثال على ذلك تجربة دول جنوب شرق أسيا .

يعتبر النمو الاقتصادي احد أهم المتغيرات الاقتصادية التي لاقت اهتماما متزايد ومتجددا في الأدبيات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة تفسير أسباب حدوثه وتحديد مصادره والعوامل المؤثرة فيه وكيفية استدامته والبحث في أسباب تباني معدلات النمو ومستويات الدخل بين دول العلم المختلفة.

ونظرا لأهمية النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول فقد حظي بقسط كبير من اهتمام الاقتصاديين من خلال مختلف النظريات والنماذج. فبداء من Adam Smith 1766-1834، Marx 1717-1783 ، مرورا بـ Ramsay، 1939-1947 Harrod Domar و Solow 1956 وصولا إلى Lucas 1988، Romer 1986 كل هؤلاء وغيرهم شكلوا تطور أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي عبر الزمن من خلال دراسة محددات هذه الظاهرة، طبيعتها ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم. والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدمها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية

لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها. ورغم عوامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر فان هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية فيما يلي:

لماذا الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يساهم بعد في النمو الاقتصادي؟ وما هي إستراتيجية التي يجب ان تضعها السلطات العمومية من اجل ترقية الاستثمار الاجنبي المباشر؟

وعلى الأساس هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات التالية:

1- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
2- ما هي أهم محددات وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
3- ما هي المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة :

1- يوثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
2- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يلعب دور بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحويل المعارف العلمية والتكنولوجية الرفيعة وزيادة معدلات التشغيل .

أهمية الدراسة:

تتبلور أهميــة هذه الدراسة من خلال مــا توليه الجزائر من أهمية بــالغة في تشجيع الاستثمار الأجنبي، الذي له دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، الذي يحتك ويتكيف مع الاقتصاد العالمي ذلك من خلال توفير البيئة الملائمة الاستقطاب ومنحه الحوافز والتيسيرات المختلفة أمامه .

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهده الدراسة في:

- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

- البحث عن العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وبيان دور الدولة في ذلك.
- التعرف على واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع وهذه الأسباب هي:

- صلة التي تربط موضوع البحث والتخصص الذي ادرس فيه.
- المكانة والأهمية التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة في الوقت الحالي، الذي يميزه توجه العديد من الدول نحو تحسين أداء استقطابه ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي.

منهجية و أدوات البحث :

نظرا لطبيعة البحث، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وذلك من خلال النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، وكذا تحليل إحصائيات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من اجل تقديم واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

الدراسات السابقة:

1- دراسة التي قام بها رفيق نزاري بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي– دراسة حالة تونس، الجزائر، والمغرب خلال 1991-2005**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011 وذلك بتوصيف نموذج خاص بالنمو الداخلي bendmabed باستعمال برنامج "Eviews" حيث كانت النتائج مختلفة حسب كل دولة و في فترات مختلفة .

2- دراسة كريمة قويدري بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، والتي حاولت قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تعريف النموذج بتوظيف دالة كوب كلاس حيث توصلت الدراسة إلى الأثر الايجابي المباشر على النمو الاقتصادي.

تقسيم الدراسة:

بالإلمام بكل جوانب الموضوع قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل خاص بالجزائر.

الفصل الأول تناولنا فيه مدخل الاستثمار الأجنبي المباشر وهو بدوره مقسم إلى ثلاثة مباحث الأول تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي،والثاني دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته وأخيرا الثالث تناولنا مزايا ومخاطر ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – تجارب دول جنوب شرق أسيا – وهو مقسم إلى ثلاث مباحث، الأول تناولنا فيه التفسير النظري ونماذج النمو الاقتصادي أما الثاني فتناولنا فيه علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي أما المبحث الثالث فخصص لبعض تجارب دول جنوب شرق أسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث الذي تحت عنوان واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهو كذلك قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث فتناولنا في المبحث الأول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما المبحث الثاني قمنا بدراسة سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه.

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة الاقتصادية التي تجلب بوضوح مع مطلع القرن العشرين وازداد أهمية بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية وكذلك دول العالم المتقدمة منها والنامية.

يعود السّر في بروزه إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل الاستثمارات غير أنه بإمكانه كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لهذا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي تسارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لها، له تأثير كبيرا على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.

لأجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

- **المبحث الأول**: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثاني**: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته.
- **المبحث الثالث**: مزايا، مخاطر ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام على الصعيد العالمي من أهم المصادر لتسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية وعليه سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي.

توجد العديد من التعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث إننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

1. تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات و المنظمات المالية الدولية:

تعرف منظمة التعاون والتنمية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجري قصد تأسيس روابط اقتصادية مع مؤسسة وخاصة منها الاستثمارات التي تغطي إمكانية ممارسة التأثير على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو التوسيع مؤسسة أو فرع.
- المساهمة في مؤسسة جديدة؟ أو في مؤسسة قائمة.
- الامتلاك الكامل لمؤسسة قائمة.
- الاقتراض على المدى الطويل خمس سنوات فما فوق".[1]

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها".[2]

وكذلك عرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من الاستثمار الدولي، الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في الاقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النقود".[3]

1 -Pierre Jacquemont-Laflame multinationale une introduction économique édition économico-Paris, France,1990, p11.
2 -www.omc.org
3- زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 159.

2. تعريف من وجهة نظر بعض الاقتصاديين :

يرى عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر "هو الذي ينطوي على تلك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الأجنبي في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[1]

أما فريد النجار عرفه على أنه: "يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر، السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة".[2]

أما نزيه عبد المقصود مبروك عرفه على أنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي. إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة ".[3]

بالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نصل إلى صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى بشراء هذه الشركات أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمال أساسي، أو زيادة في رأس المال الشركات الموجودة أصلا ويتضمن هذا المعنى أشرف وتدخل المستثمر في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله".

1- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة؛ مصر، 2003، ص 366.

2- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة الشباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

3- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007، ص 31.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعة وهيكلة يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل:[1]

1. المرحلة الأولى: 1800 – 1914

سادت هذه المرحلة ظروف اقتصـــادية وسيـــاسة ملائمة بشكل كبير لتدفق الاستثمـــار الأجنبي المباشر، وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة.
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية، حيث اتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها، وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات الاستعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلالها الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها ولذلك توجه ثلث رؤوس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية.

2. المرحلة الثانية: 1914 – 1944

أهم ما يميز هذه المرحلة تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر كما كان عليه وبشكل كبير نتيجة لعدة أسباب من بينها:

- ظروف الحرب و عدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- إنهيار قاعدة الذهب وقيام العديد من الدول بتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات جراء تضررها من الحرب.

1- كريمة قـويدري، الإستثمار الأمني المباشر والنمـو الإقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص ص 26-33 .

في ظل هذه الظروف كان الإستثمار مرتكز أساسا في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ، مما يلاحظ أيضا تراجع دور المملكة المتحدة في الإستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية.

3. المرحلة الثالثة: 1945 -1989

وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية أين شهد الإستثمار توسعا كبيرا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات حيث تدفق استثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحولية من أجل الحصول على المواد الخام، أما عن قابلية التحويل بين العملات الوطنية لدول مختلفة والتي أفرزتها اتفاقية**"بريتون وودز"**فكان هدفها الأساسي تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب الجاري وليس لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بقيت القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال الدولية في بعض البلدان الصناعية حتى الثمانينات، إلى جانب ذلك قامت الدول النامية حديثة الاستقلال بغرض قيود على الإستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها أنه ينقص من سيادتها الاقتصادية والسياسية، وعليه فضلت القروض المصرفية على الإستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة فبزوالها يزول العبء الخارجي على عكس الإستثمار الأجنبي المباشر.

4. المرحلة الرابعة: 1990 – الآن

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على حين أكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية ومحل افتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض وقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.

المطلب الثالث: أشكال ومبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال تصب كلها في رافد واحد هو الاستثمار الأجنبي المباشر كما تعتبر المبادئ مهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين كانوا وطنين أو أجانب.

الفرع الأول:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال منها:

أولا: الإستثمار المشترك

هو مشروع الإستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويتضمن الإستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكلية عليه.

1- إيجابيات وسلبيات الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

لهذا النوع من الاستثمارات مزاياه وعيوبه على الدول المضيفة وسيتم التفصيل فيها كما يلي:

- يساهم الاستثمار المشترك في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يثري أرصدة الدول المستقطبة له من العملة الصعبة، وهي الغاية الأولى من استقطاب الاستثمار الأجنبي عموما حتى يغطي عجز هذه الدول عن تمويل المشاريع التنموية. كما أن الاستثمار المشترك يساهم في نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة وما يرتبط بها من منافع كخفض مستويات البطالة، القضاء على الفقر والمشاكل الاجتماعية المرتبطة به مما يحسن من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة، وينعكس الأداء الجيد للمشاريع المشتركة بإيجاب على ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد، كما أن الاستثمار المشترك يعمل على تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة وبالتالي خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين ذوي كفاءة واحترافية مما يؤدي إلى رفع تنافسية الاستثمارات المحلية وبالتالي تحقيق نمو الاقتصادي كهدف أساسي.[1]

1- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008، مذكرة غير منشورة.

- بالنسبة للدول النامية يعتبر الإستثمار المشترك من أكثر الصيغ قبولا لأسباب سياسية خاصة وإجتماعية منها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد المضيف وسهولة فرض الرقابة والسيطرة عليه نتيجة لتواجد الشركاء الوطنيين.[1]
- أما من حيث العيوب فإستثمار المشترك يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يوفر لدى الإقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في رسم وتوجيه السياسات الاستثمارية للمشروع، إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على صغر حجم المشاريع المشتركة وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الدول المضيفة مثلا زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا وكذلك إن تحقيق الدول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الإستثمار المملوكة ملكية مطلقة للإستثمار الأجنبي. [2]

2- إيجابيات وسلبيات الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات.

أ. ايجابيات: يمكن تلخيصه في الآتي:

- يساعد الإستثمار المشترك في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدول المضيفة على إنشاء مشروعات إستثمارية تملكا مطلقا.
- يفضل الإستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين.
- من واقع يمكن القول أن الإستثمار المشترك يتناسب مع الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الدولية صغيرة الحجم.
- الإستثمار المشترك يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم.
- الإستثمار المشترك يساعد في تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الإستثمار خاصة الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة من التعرض لأي خطر تجاري.

1- بيوض محمد العيد ، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإقتصاد الدولي ، جامعة سطيف ، 2010 ، ص 34 .

2-نشيدة معزوز ، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الاجببي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستر ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة الجزائر، 2005 ، ص24.

- أن وجود طرف (المستثمر) وطني في مشروع الإستثمار يسهل أمام الشركة متعددة الجنسيات حل المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية والإنسانية وغيرها من المشكلات الإجتماعية والثقافية الأخرى.
- زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وهذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار بإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة والإدارة الفعالة.[1]

ب. السلبيات:

أما بخصوص عيوب الإستثمار المشترك بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فهناك إحتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي، خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط وإدارته ونسبة المساهمة وخصوصا في عالم عدم إمتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل.

من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية وهذا زيادة درجة الخطر التجاري، وهو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والإستقرار في هذه السوق، وإذا كان الطرف الوطني هو الحكومة فقط تفرض شروطا صارمة على التوظيف وتحويل الأرباح والتصدير، وهو ما يحول دون إنتهاج إستراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية (تحويل الأرباح).

ويعتبر الإستثمار المشترك من بين أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم خصوصا بوجود مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي، مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الإختراع الخاصة بالشركة الأم.[2]

ثانيا: الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

أنها أنواع الإستثمارات الأجنبية الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات حيث تقوم هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمات بالدولة المضيفة.

1- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، دون ط؛ الإسكندرية؛مصر؛ 1989، ص ص 28-29 .

2- عباس علي إدارة الأعمال الدولية ، الإطار العام ، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2003 ، ص 154 .

وإذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تفضل هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ففي مقابل هذا كله نجد أن الكثير من الدول المضيفة، نتردد كثيرا بل وترفض في معظم الأحيان التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروع ومن أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل الكثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي نجد:

- الخوف من التبعية الإقتصادية وما يترتب عنها من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي.[1]
- الحذر من إحتمالات سيادة حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات الأسواق الدول النامية هـذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد لهذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المزايا والعيوب.[2]

1- المزايـــا:

- زيادة حجم النفقات لنقدية من رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلية من السلع أو الخدمات المختلفة.
- إحتمال وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات.
- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

2- العيـــــوب :

- تعارض مصالح كل من الشركات متعددة الجنسيات (المستثمرة) والدول المضيفة.
- الآثار السياسية السلبية المترتبة على مستوى الصعيدين المحلي والدولي من جراء تعارض المصالح.

ثالثا : الإستثمار في المناطق الحرة

وتكون هذه الإستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة ومؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون استثمارها بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الإستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير. [3]

1- علي إبراهيم الخضر ، إدارة الأعمال الدولية ، دار رسلان ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 35 .
2- عبد السلام أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مرجع سبق دكره ، ص 52 .
3- عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مرجع سبق دكره، ص 53 .

رابعا : مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلا لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا.

وقد تنطوي مشروعات التجميع على الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الإستثماري من جانب الطرف الأجنبي وفي هذه الحالة بالنسبة للمزايا والعيوب سوف يتسبب المشروع مزايا وعيوب النمط الذي ينتمي إليه سواء المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، وبشكل خاص يعاب على هذا النوع من الإستثمارات قلة نقله للتكنولوجيا، وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عالي من التقنية أو التأهيل. [1]

الفرع الثاني: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المبادئ نذكر منها:[2]

1- **مبدأ الشفافية والتناسق:** يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب وحتى ينم تنفيذ هده العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

2- **مبدأ سيولة حركة رأس المال:** وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين.

أ- **مبدأ حرية التحويل:** هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموال وعوائدها المتعلقة باستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

ب- **مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة:** على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- تحرير التجارة للحصول على تحويلات ضرورية للانجاز واستغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال أجنبي.

1- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، دار النفائسي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 47 .
2 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة، الدار الجامعية؛ دون طبعة، مصر، 2006، ص 216.

المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته.

تختلف دوافع و أسباب قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من طرف الدول المضيفة أو من طرف الدول المصدرة له، لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو كما يعتبر موضوع جذب الاستثمار من القضايا الأساسية، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر،ثم محدداته، وفي الأخير نتطرق إلى أهم النظريات المفسرة لقيامه.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة الاقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة وفيما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا : دوافع الاستثمار الأجنبي للدولة الأم

يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدول الأم وهذا سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف لعلى أهمها:[1]

- الرغبة في الحصول على ميزة انخفاض الأجور في الدول المضيفة وهذا ما إذا قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة وإضافة إلى ذلك الاستفادة من تكلفة الرسوم الجمركية، حيث قال **وليام ليفر** مؤسس شركة ليفر الإنجليزية: "عندما تحول الرسوم الجمركية ومختلف أنواع القيود دون تحقيق المبيعات في بلد ما، يقتضي إنشاء شركة في البلد ذاته.
- توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل (الحروب والتأميم والمصادرة...إلخ) ومنه انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوق يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر.
- القرب من المواد الأولية وبالتالي التخصيص من التكلفة، لأجل استخدامها في مشاريعها ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية بهذه المواد الأولية.
- الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها فهي تعتبر فائض وتعجز عن تسويقها.

1- سحنون فاروق ، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية الإقتصادية الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر؛ مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير؛ جامعة فرحات عباس،سطيف، 2010 ، ص 28 .

- إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة على الاقتصاد وسياسة الدول المضيفة لهذا الاستثمار، خاصة إذا ما إرتكز في القطاعات الإستراتيجية للبلد المضيف.
- زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة.
- التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تمكنها من منافسة الشركات المحلية بإعتماد على الأسعار وجود المنتج والخدمة.
- إستغلال قوانين تشجيع الإستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة لأجل لجذب الإستثمارات الأجنبية.
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة

يمكن إجمالها في عدة نقاط أساسية و هذا كالآتي:

1- القيام بالإحـلال الواردات عن طريق إنتاج المستثمر الأجنبي لمنتجات كانت في السابق تستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد هذه الدول باستعمال مواردها المالية القليلة في نشاطات أخرى، كما أنه من المكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تصدير الفائض من المنتوج إلى أسواق أخرى أجنبية وبهذا يمكن تحسين ميزان المدفوعات والتخفيض من الخلل في الميزان التجاري.[1]

2- تحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية التجارة الخارجية وتوظيف عوامل الإنتاج المحلية.

3- الاستفادة من الخبرات الأجنبية لتحسين الموارد البشرية المحلية للإدارة الحديثة.

4- تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة ما ينعكس إيجابا على الميزان التجاري.

5- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الدول.[2]

2- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر 1998- 2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تقويم ومالية جامعة الجزائر، 2006 ، ص 49 .

2- سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر هذه المحددات مهمة في جدب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

أولا: محددات سياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي، فتوافر الإستقرار السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه ويتوقف عليه الإستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب إستقرار سياسي.[1]

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في إنتقال الإستثمارات الأجنبية طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الإستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة وأيضا طبيعة النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة المضيفة.

ثانيا: محددات إقتصادية

هي التي تشمل مجموعة من المؤشرات الإقتصادية الدالة على مستوى أداء الإقتصاد القومي ومن أهمها:

- **درجة الانفتاح الإقتصادي على العالم:** حيث يميل الإستثمار الأجنبي إلى توجه نحو الإقتصاديات المفتوحة، وبعيدا عن الإقتصاديات المغلقة، واتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الإقتصادية وبعيدا عن فرض القيود.

- **القوة التنافسية للاقتصاد القومي:** تمثل القوة التنافسية للإقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الإستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للإقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الإستثمارات الأجنبية.

- **القدرة على إدارة الإقتصاد القومي:** من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد القومي، هي قيام الإدارة الاقتصاد القومي هي قيام الإدارة الاقتصادية بإحتفاظ بمجموعة من "الاحتياطات، ومدى ثباتها واستقرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها، تعتبر من

1- زاهد محمد ديري ، مرجع سبق ذكره ، ص 161 .

المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي، الأمر الذي ضمن شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.[1]

ثالثا: المحددات القانونية

وتتمثل فيما يلي :

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.

- الطريقة التي يتم تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية ودرجة الكفاءة وكيفية حل المنازعات وذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دول ما هو عدم توفر حماية كافية في القانون أو الواقع.

- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة.[2]

رابعا: المحددات المتعلقة بالموقع الجغرافي :

يعتبر موقع البلد الجغرافي عاملا ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة.[3]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر

مثلما سبق ذكره هناك اختلاف بارز بين المفكرين والاقتصاديين في تحديد مفهوم موحد لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، هذا ٱختلاف لم يكن يتوقف عند هذا الحد بلاستمر إلى حدود كيفية قيامه وتفسيراته، إذ من خلال القراءة المسحية لمختلف الدراسات التي تناولت الإستثمار الأجنبي المباشر تبين تعدد النظريات التي تحاول تفسير دوافع قيامه والعوامل المسببة له، وفي هذا السياق سيتم محاولة بلورة أهم المطروحات(النظريات) المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر عبر الإشارة لمضمون كل منها.

1- نزيه عبد المقصود ، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

2- محمد عبد العزيز عبد الله ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دار النفائس للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ؛ ص 60 .

3- نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .

أولا : نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة بإضافة إلى ذلك عجز السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية...الخ.

إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار باستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.

كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.[1]

وفي هذا الشأن يرى "هود وينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية وهذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق. كما أن السلع الخدمات المقدمة (النواتج) ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

ويتفق كل من باري وكيفر مع هود وينج في هذا الصدد فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بمقارنة بنظيراتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هي تمتعها بميزة احتكارية معينة مثل (تباين المنتجات أو حداثة المنتج) تستطيع الاستفادة منها الدول المضيفة.

إذن يمكن أن نستنتج بسبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات:[1]

1- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991، ص 73.

- عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظيرتها بالدول المضيفة.
- تميز المهارات (الإدارية والإنتاجية والتسويقية) التي تكتسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة.
- التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية أي استخدام أساليب إنتاجية أكثر تطور.
- استغلال الشركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جدبها للاستثمار.

ثانيا: نظرية الحماية

نتيجة للانتقادات التي وجهت الإفتراضيات نظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا تتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

يقصد بالحماية حسب "فليح حسن خلف" الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بابتكار الجديد في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة.

وعليه يمكن القول أن الطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج باعتماد على قدرتها في حماية أنشطتها الخاصة مثلا: ابتكاراتها الحديثة ومجالات الإنتاج أو التسويقية ولكي يتضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل شركة الأم وذلك منعا لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة.[2]

ثالثا : نظرية دورة حياة المنتج

لقد كان لعلماء الإقتصاد الفضل الكبير في تقديم وتطوير هذه النظرية وذلك من خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ظهر تصوران، يتضمن أولهما ثلاث مراحل هي المنتوج الجديد، المنتوج النامي، المنتوج

1- عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الإستثمار الدولي ، المرجع نفسه ، ص 74.

2- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 18 .

الناضج، أما التصور الثاني فقد قدمه ريموند فيرنون Vernon Raymond من جامعة هارفارد الأمريكية عام 1966 وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، انحدار ثم الزوال).

وتعتمد هذه النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجـارة والإستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجي المتقدمة خارج حدود الدولة الأم.

وبالتالي انتشار ظاهرة الإستثمار الأجنبي، وقدوم "**فيرنون**" هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية مع تطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي: [1]

شكل رقم (01): مراحل دورة حياة المنتج

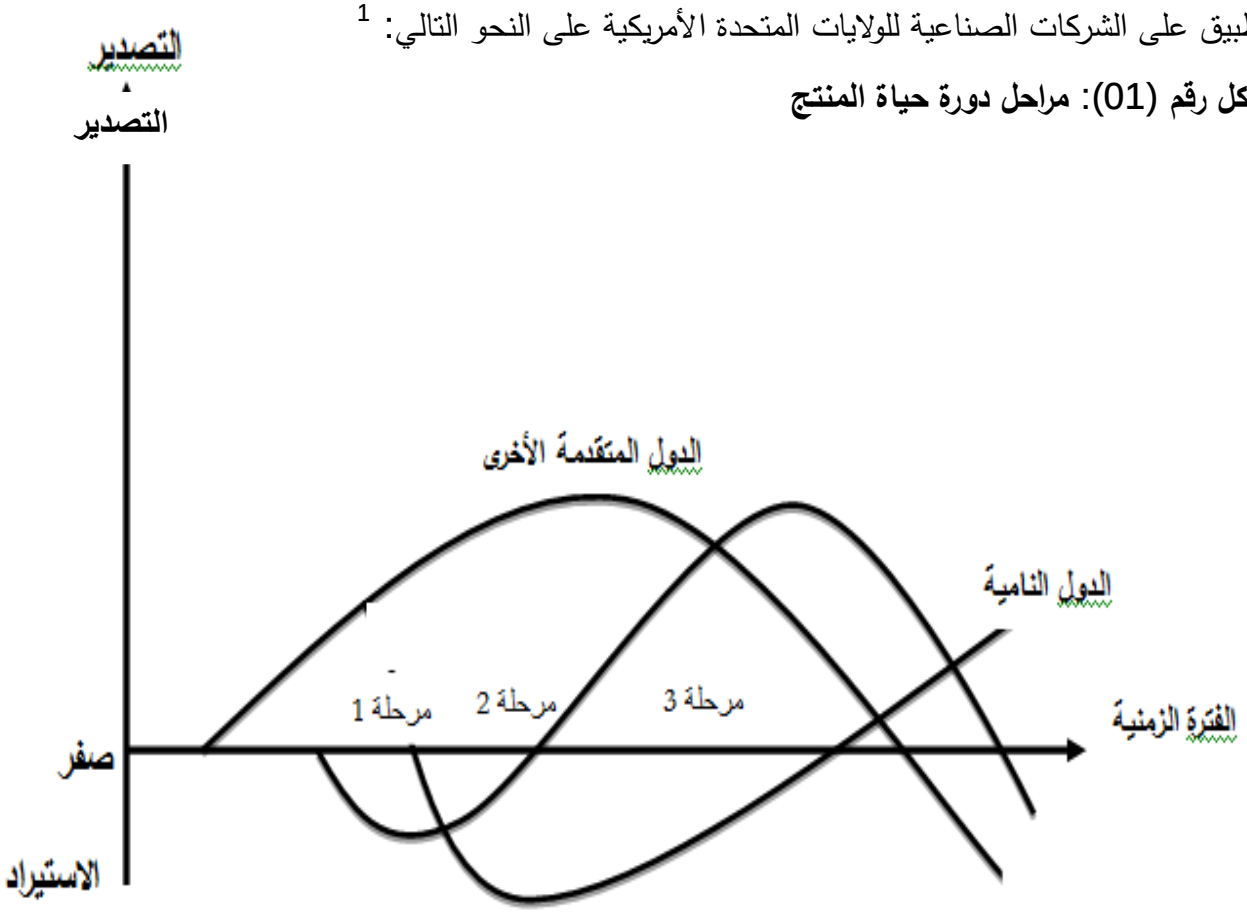

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 401.

1- عبد السلام أبو قحف ، نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2001 ، ص 62.

1. **مرحلة الإنتـاج والبيـع في السـوق المحلي:** تميز مرحلـة المنتـج الجديد بإنفـاق الكبيـر والتكلفة العالية، وأحيانا بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، ويكون عدد الشركات محدودا لفترة مما يجعل السوق في وضع احتكاري، حيث يكون المنتج كثيف (التكنولوجيا) مرتفع التكاليف والسعر الناجم عن عمليات البحث والتطوير.[1]
2. **مرحلة النمو والتصدير**: في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.[2]

3. **مرحلة نضوج السلعة**: تبدأ هذه المرحلة بدخول المنافسة وفقد المنظمة مميزات التجديد التكنولوجي نتيجة لعمليات الانتشار والتقليد التكنولوجي، الأمر الذي يدفع المنظمة إلى البحث والاتجاه نحو أسواق جديدة، ومن أكثر الوظائف أهمية في هذه المرحلة تنمية وتطوير والتسويق الدولي، وتتم عادة عملية انتقال المنتج من دولة الأخرى عند بلوغه لمرحلة النضوج حيث تكون المنظمة قد حققت أقصى استفادة من المنتج في السوق المحلية في شكل الأرباح وحصة السوق وتسعى بعد ذلك الحصول على الأرباح الناتجة عن بيع التكنولوجيا والمعرفة الفنية للخارج لذا تقوم المنظمة بإنشاء فروع لها بالقرب من أسواق الدول ذات معدلات الدخل المرتفعة للاستفادة من التسهيلات الإنتاجية الموجودة ولتخفيض تكاليف النقل والعمل وقد يأتي إنشاء تلك الفروع استجابة لطلبات حكومات الدول المضيفة أو المستقبلية.[3]

4. **مرحلة زوال المنتج أو الانحدار وتدهور**: تتميز مرحلة المنتج بتشبع السوق المحلي، حيث من غير الممكن تمييز المنتج عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو الدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها، وأن التمييز من خلال السعر ويصبح العرض أكبر من الطلب فتنخفض الأسعار أكثر فأكثرا نظرا للمنافسة التي تواجه الشركة صاحبة المنتج، فيصبح البحث عن أقل نموا حيث تكلفة العمل المنخفضة، وبعد مرور فترة معينة من الزمن

1- عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات الاستثمار الدولي المرجع سبق ذكره ، ص 67 .
2- علي عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .
3- عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

تكون هناك عملية رد فعل إذ تبدأ هذه الشركات بتصدير المنتجات نحو دول المنشأ، وبذلك وجد "فيرنون" أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المرحلة الموالية للمرحلة الأولى من دورة حياة المنتج حيث تكون هناك سوق خارجية هامة.[1]

إن الواقع العملي لكثير من الشركات العابرة للقارات تؤيد الاقتراحات التي قامت عليها نظرية دورة حياة المنتج الدولي، فنجد أن الصناعات الإلكترونية كالحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل إنتاجها في باقي الدول المتقدمة كألمانيا واليابان وفرنسا وامتدت إلى دول نامية مثل كوريا الجنوبية، تايوان، نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها إلا أن هناك سلع لا يمكن أن تطبق هذه النظرية كسلع التفاخر، وأيضا فإن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة، مستفيدة من فروق التكاليف الخاصة بالإنتاج أو الأسعار واستغلال الامتيازات الممنوحة من قبل الدول المضيفة، وقد أقر فرنون أن نموذجه الذي تميزت به الشركات الأمريكية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية عرف حدوده في سنوات السبعينات من القرن العشرين.[2]

رابعا : نظرية الموقع

تركز نظرية من الموقع على المحددات والعوامل الموقعة أو السيئة المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

نظرا للارتباط هذه العوامل تكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته ومنها:

- العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالقرب من المواد الخام والأيدي العاملة، ومدى توفر رأس المال وتكاليف النقل، حيث توجه مشروعات الإستثمار الأجنبي إلى الدول التي تقل فيها التكاليف.
- العوامل التسويقية كدرجة المنافسة في السوق، حجم الأسواق ومعدل نموها واحتمالات التسويق الخارجي.
- الإجراءات الجبائية وضوابط التجارة الخارجية كنظام الحصص، الضرائب الجمركية والقيود على الصادرات والواردات.
- العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها شركة متعددة جنسيات مثل تقييد الاستثمارات الأجنبية وحدتها.
- عوامل أخرى ترتبط بالأرباح والمبيعات المتوقعة والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومدى توفر الثروات الطبيعية وغيرها.

1- فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

2- رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، مذكرة غير منشورة.

خامسا : نظرية الموقع المعدلة

وتستند هذه النظرية على النظرية السابقة بدرجة كبيرة بإضافة عوامل أخرى منها:[1]

1- **العوامل الشرطية**: والتي تتمثل في:

- خصائص المنتج أي خصائص السلعة.
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة.
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.

2- **العوامل الدافعة**:وهي:

- الخصائص الميزة للشركة.
- مركز الشركة التنافسي.

3- **العوامل الحاكمة**: وتتمثل بما يلي:

- الخصائص المميزة للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الخصائص المميزة للدولة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- العوامل الدولية.

سادسا: النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:

ولقد قام دنينج(Dunning) بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية.

وقد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعة ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع وقد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة باستثمار في الخارج وهي:[2]

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في المواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- أفضلية الاستخدام الداخلي لمزايا احتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن استخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدول التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوفر المواد الأولية.

---

[1]- فليح حسن، العولمة الاقتصادية، جدران الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص ص 92، 93.

2- بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 26-27 .

ويرى دنينج أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب عن المعيقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق وهذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.

المبحث الثالث: مزايا، مخاطر ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من الواضح إن الدولة النامية تتنافس فيما بينها بشكل حاد على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة ومن بينها الحوافز الضريبية وغيرها وذلك للحصول على ما يلي:

المطلب الأول: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يحمل الإستثمار الأجنبي المباشر عدد من المزايا للدول المضيفة، وخاصة الدول النامية التي تتنافس بشكل حاد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة نظرا للآمال المعقودة من جانب هذه الدول في الحصول على كل المزايا التالية:[1]

1- يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الإستثمار المنفذ والمراد تحقيقه للدول المضيفة.

2- زيادة الدخل المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يذخر منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.

3- يؤدي إلى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي وبالتالي يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة إلى زيادة الصادرات.[2]

4- زيادة إيرادات الحكومية، نتيجة لزيادة النشاط المؤسسات الأجنبية عن طريق فرض ضرائب على أرباحها.

5- زيادة توظيف الأيادي العاملة الوطنية وتنمية مهاراتها في مختلف المجالات الإنتاج والإدارة والتسويق الحديثة.

6- الاستفادة من أساليب وطرق الإنتاج والإدارة الحديثة.

7- الحصول علة الفن الإنتاجي المتقدم والتكنولوجي الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي والتي قد يصعب الحصول عليها في حالة الاقتراض الخارجي فضلا عن الآثار الإيجابية لذلك على الاقتصاد القومي من تأثير على زيادة رفع مستوى الإنتاجية وحسن استخدام الموارد المتاحة.

8- يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض والمواد الخام اللازمة للشركة الأم.[3]

1- إبراهيم متولي المغربي، دور الحوافز الإستثمار في تعديل النمو الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 155 .

2- نزيه عبد المقصود ، مرجع سبق ذكره ، ص 200 .

3- إبراهيم متولي المغربي ، المرجع سبق ذكره ، ص ص 156-157.

9- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة، ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير.

المطلب الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من المزايا التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة إلا أنه يحمل سلبيات تواجهها الدول المضيفة ومنها:

1- تقوم المشروعات في حالات ادخار بنود كلفة مشكوك فيها عن طريق مشترياتها السلعية والخدمية من شركات أو مشروعات تابعة لها من أجل زيادة الأرباح من شركات أو مشروعات تابعة لها من أجل زيادة الأرباح وتخفيض الأرباح في سجل الشركة من أجل التهرب الضريبي وهذا يؤدي إلى إنقاص من أرباح الدول المضيفة.

2- إن مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر لا تسهم بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل التي ينمكن أن تحد من البطالة لأنها تستخدم أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ولا تستخدم إلا عمل محدود، وبسبب التطور النسبي لوسائل وأساليب الإنتاج فإنها تطلب أيدي عـاملة من نــوعية أعلى وهو الذي لا يتوفر في الدول النامية، فإن مشروعات الإستثمار على استيراد اليد العاملة المؤهلة من الخارج مع هذه الاستثمارات، وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل بدرجة كبيرة.

3- لا يوفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية نظرا لاعتمادها على عنصر العمل المحلي الذي يمكن أن يقوم بالعمل في هذه المجالات في الغالب.[1]

4- يمكن أن تتنافس مشروعات الإستثمار الأجنبي المستثمرين والمشروعات المحلية في الحصول على رؤوس الأموال المحلية في شراء المستلزمات المحلية، خاصة وأن القدرة التنافسية في هذا الجانب تعمل لصالح مشروعات الاستثمارات الأجنبية على حساب المستثمر والمشروعات المحلية.

5- عدم سماح مشروعات الإستثمار الأجنبي بما تعتبره من الأسرار الصناعية التي ينبغي عدم إطلاع الآخرين عليها وعدم معرفتهم بها، وهذا يعني عدم توفير المعرفة والخبرة الفنية والصناعية للدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية. وفي حالة قيامها بتقديم الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية فإنها تفرض عليها تكاليف عالية

1- إبراهيم متولي المغربي ، المرجع سبق ذكره ، ص 158 .

مقابل ذلك، وتعمل باستمرار على تغيرها عن طريق التحديث والتحسين والتطوير الذي تجربة عليها وتفرض على الدول المستخدمة لذلك تكلفة أعلى وبصورة مستمرة.

6- تحويل الأرباح إلى الخارج وبذلك تنخفض الموارد المحلية التي يمكن أن تتاح لعمل الاقتصاد ونموه وتطوره نتيجة ذلك.[1]

المطلب الثالث: الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الحوافز العنصر الأهم من أثر السياسة القومية للاستثمار الأجنبي المباشر وإدارة إستراتيجية تمكن للحكومات استغلالها بسهولة نسبية أكثر من تلك الحوافز المؤثرة على قرارات الإستثمار وهناك ثلاث أنواع من الحوافز:

1- **حوافز ضريبية**: وتكون في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة، سواء كانت قصيرة أو طويلة الآجل وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه إليه الاستثمارات، وتأخذ هذه الحوافز عدة أشكال:

- منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات في إجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات، كالأصول الرأسمالية والمواد الخام و مستلزمات الإنتاج.
- إعفاء المشاريع الاستثمارية من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل لمدة طويلة تصل في بعض البلدان إلى 15 علم.
- تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء....الخ.[2]

2- **حوافز تمويلية**:ويتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال المباشرة إلى المنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة وعمليات معينة أو لاستعادة تكاليف رأس المال أو العمليات وتشمل أنواع الحوافز التمويلية والمواجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، العون الحكومي، الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة، والمشاركة الحكومية في رأس المال والتأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية.[3]

1- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة ، مرجع سبق ذكره، ص 90.

2- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

3- سليمان عمر عبد الهادي ، الإستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص ص 31-32 .

3- **حوافز أخرى**: هناك بعض الحوافز التي تتعذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز ولكنها تشترك فيما بينها التعميم تفرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوي جدبها عن طريق مساهمات غير تمويلية.

ويتمثل هذا النوع في توفير البيئة التحتية كالطرق ووسائل الاتصال وأنواعها والخدمات منخفضة التكاليف، أفضليات في مجال السوق، ومعاملة تفضيلية في مجال معاملة النقد الأجنبي.[1]

1- سليمان عمر عبد الهادي ، مرجع نفسه، ص 32 .

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالمتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصاديتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

-تجارب دول جنوب شرق أسيا-

تمهيد

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين والمفكرين في دراستهم لاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي ومدى فاعلية العوامل المكونة له بهدف دراسة الاستقرار على المدى الطويل، ناهيك عن كون النمو يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية، لهدا تسعى كل الاقتصاديات العالم لزيادة معدلاته هذه الأخيرة التي من شانها اقتصاد أي دولة من الانتعاش.

وفق هذا السياق سوف يتم التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية ونماذج النمو الاقتصادي من خلال التعرض إلى مفهومه، وعندما يتم الحديث عن النمو نجد أنفسنا – تلقائيا – بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية بسبب تطرق الارتباط الوثيق بينهما، ثم يتم التطرق إلى أنواع وتكاليف النمو الاقتصادي بالإضافة إلى المحددات والنماذج، وكذلك إلى أهم النظريات المفسرة له ما قبل سولو والتي تتمثل في النظرية النيوكلاسيكية بدئ بنموذج سولو ورامسي، وكذلك أهم النظريات الكلاسيكية وبغض النماذج الداخلية ويتم تسليط الضوء على النظرية الحديثة للنمو.

أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وفي المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى بعض التجارب لدول جنوب شرق أسيا لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر، منها تجربة كورية الجنوبية وكذلك التجربة الماليزية والسنغافورية.

المبحث الأول: التفسير النظري ونماذج النمو الاقتصادي.

يميل بعض إلى المساواة بين مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامها كمترادفين، حيث ان كلاهما يعني التعبير إلى الأحسن ولهذا، فانه من المفيد ان نوضح تفصيلا مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونماذج المفسرة لنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

1- مفهوم النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي ماضيا وحاضرا، فقد تعددت وتنوعت تعاريفه، وذلك حسب تنوع واختلاف آراء المفكرين والمحللين، واختلاف أماكنهم وبيئاتهم، وعلى هذا الأساس فللنمو عدة تعريفات يمكن ذكرها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر كمايلي:

- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الناتج الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل المحلي الاجمالي للمجتمع ومنه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي – معدل النمو السكاني

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكاني.[1]

- كما يعرف " **Dembélé Esaic** النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة على مدى فترة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتطلب تحقق النمو الاقتصادي بعض العوامل الرئيسية منها مؤسسات مستقرة، وتدريب رأس المال البشري والتخصص وفقا لقانون " أدم سميث " لتقسيم العمل وقانون الميزة النسبية " لديفيد ريكاردو" ونظام الضرائب التي تشجع العمل ونظام المالية المناسبة والفعالة.[2]

1- عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لاكتمال شهادة الماجستير، تخصص، اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 03.

2- Dembele essaie, marché financé et croissance économique en côte d'ivoire, ministère de l'enregistrement supérieur et de la recherche scientifique « une analyse de la causalité du sens de granger », D.E.S.S Hautes études en gestion de la politique économique, 11 promotions 2009, république de côte d'ivoire union discipline travail, P 09. -

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن تدريجي في الاقتصادي، بحيث يسير الاقتصاد في نفس مسار الزيادة في الإنتاج.[1] ولكن بصفة عامة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه التغيير الإيجابي أو الزيادة في مستوى إنتاج السلع والخدمـــات لدولة من خلال فترة زمنية محددة (في الغالب سنة)، حتى يتحقق النمو الاقتصادي لابد أن يفوق نمو الناتج الوطني نمو السكان.
- النمو ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة، فزيادة الدخل نتيجة حدوث أمر مؤقت (إعانة مثلا) لا يعتبر نمو اقتصادي، ولكن زيادة الدخل يجب أن تحدث نتيجة تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بشكل يسمح لها باستمرار ولفترة طويلة نسبيا لتحقيق نمو معتبر في الاقتصاد.
- يحدث النمو الاقتصادي عند حدوث زيادة في الناتج الوطني الحقيقي وليس النقدي حيث أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار، أي أنه يحدث نمو اقتصادي إذا كان معدل نمو الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية

تعدد التعاريف ووجهات النظر حول مفهوم التنمية الاقتصادية ومن بينها هذه التعاريف مايلي:

- يعرف ميشل تودارو التنمية الاقتصادية بأنها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي من معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على المواد الغير متجددة من النضوب.[2]
- كما هي سيرورة شاملة، اقتصادية اجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم.[3]
- إحداث تغييرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن وتتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.[4]

وبالتالي بوجه عام يمكن أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج وكذلك هي العملية التي تستخدم فيها الدولة كافة مواردها

[1] - Jean Rivoire , (1994): l'economies de marché, que sais- je? Edition dahlab, Alger, P 79

[2] - ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية ترجمة وتعريب محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، دار المريخ للنشر، جدة 2006، ص 23.

[3] - إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادي، التجليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2005، ص 267.

[4] - العمري الحاج، دراسة قياسية للأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص41.

المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة مضاعفة في دخلها القومي، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، تتطلب هذه التنمية التخلي عن المعوقات الاقتصادية وتوفر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

ومنه فإن التنمية تهدف إلى:

- إحداث تغيرات في هيكل الإنتاج والاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج.
- ضمان الحياة الكريمة للفرد ذلك من خلال تحقيق لهم مستوى الكفاية.
- ضمان استمرارية النمو الاقتصادي أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجهة للاستثمارات.

3- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

على الرغم من التداخل بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلا أن الاختلاف بينهما كبير، فمفهوم التنمية الاقتصادية مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي إن التنمية تعني عملية دفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية، والتنمية بأنواعها المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية)، هي كل متكامل، فالتنمية الاقتصادية تعتبر المحرك الأساسي لكافة أنماط التنمية الأخرى، حيث تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: زيادة سريعة مستمرة ومتراكمة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أما النمو الاقتصادي، فهو يعني الزيادة النسبية في الناتج القومي وبذلك يعتبر النمو الاقتصادي جزاء من التنمية الاقتصادية ولتوضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ندرج الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ قرارات من شانه إحداث تغير هيكلي للمجتمع	- عملية مقصودة (مخططة) إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد
- يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحمل عليه الفرد من السلع و الخدمات	- تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها
- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي للسلع بين الأفراد	- تهتم بزيادة الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
- لاتهمه مصدر زيادة الدخل الحقيقي	- يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و تنويعه

المصدر: من إعداد الطالبـــــة

نستنتج من كل هذا أن التنمية هي مفهوم واسع و شامل من النمو الاقتصادي.

[1] - بن رمضان أنيسة، استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 88.

المطلب الثاني: أنواع وتكاليف النمو الاقتصادي

للنمـــو الاقتصـــادي العديد من أنـــواع يتميز بها كمـــا لديـــه العديد من التكـاليف التـــي تعتبـر الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية لنمو.

الفرع أول: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1- **النمو التلقائي**: يتحقق النمو التلقائي بطريقة عفوية، وذلك بسبب قوى السوق التلقائية وليس بسبب التخطيط مسبق، ويكون دور الدولة دورا مساعدا ومكملا للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره ببعض الهزات قصيرة المدى الراجعة إلى الدورات الاقتصادية.

2- **النمو العابر**: النمو العابر هو النمو الذي لا يتصف بالديمومة وثبات، فهو يظهر كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، يسود هذا النوع من النمو في الدول النامية بشكل كبير، فهو ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تختفي بنفس الوتيرة التي ظهرت بها.[1]

3- **النمو المخطط**: النمو المخطط هو نتيجة لعملية التخطيط الشامل للموارد المختلفة خاصة بالمجتمع وترتبط قوة وفعالية هذا النوع بقدرات المخططين وواقعية الخطط الموضوعة.[2]

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيقي معدلات عالية للنمو ولعل أهم هذه التضحيات هي:

- **التضحية بالراحة الآنية**: يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي باستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع استغلالا كاملا، وإذا أمكن تحقيق ذلك بصورة دائمة سواء بزيادة الاستخدام أو بزيادة ساعات العمل سوف يكون بإمكان زيادة الإنتاج، ومهما يكن الأمر فيمكن التعبير عن قيمة الراحة بأنها:
  - الدخل الذي كان يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين؛

1 - محي الدين حمدان ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، جامعة الجزائر، 2009، ص 8.

2 - محي الدين حمدان، المرجع نفسه، ص 9.

- الإسهام في إنتاج بعض السلع والخدمات التي أمكن تحقيقها بفعاليات هويات معينة (ليس لقاء أجر) والتي كان على أولائك الأفراد شرائها من السوق ومن الأمثلة على هذه الفعاليات التي يقوم بها بعض الأفراد كالتجارة، التصوير، البستنة، الأعمال البستنية الأخرى.[1]

- **التضحية بالاستهلاك والرغبات الآنية**: كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة أو باستهلاك فلابد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم أو غدا لأجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.
- **تردي البيئة**: يبدو أن من نتائج التصنيع الواسع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار المتقدمة بصورة خاصة والأقطار الأخرى بصورة عامة حدوث مختلف التلوث في البيئة كما أن تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى انتشار الجرائم بجميع أنواعها المختلفة.
- **عدم الاستقرار الاقتصادي**: إن الأقطار الرأسمالية هي مشكلة معقدة وهي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ أشكالا عديدة منها التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة، وتعزي السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.

لابد من المحافظة على نوع من التوازن الأمثل بين التكاليف من المحافظة على نوع التوازن بالنسبة للمجتمع في الواقع الحاضر والمستقبل.[2]

المطلب الثالث: محددات ونظريات ونماذج النمو الاقتصادي

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من محددات النمو الاقتصادي المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس ممكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، ومن أهم هذه المحددات نذكر منها:

1- **المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي**: يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية:

أ) **المحددات الداخلية**: تتمثل فيما يلي:[3]

- **الاستقرار السياسي والأمني**: غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي، وهذا ما يترتب عليه أن أصحـــاب رؤوس الأمــوال سوف يتمتعون على استثمار

1 - حربي محمد كريتات ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، ط2، دار الكرمل، عمان، 1993، ص 70-71.

2 - حربي محمد كريتات ، المرجع نفسه، 76.

3 - عبادة عبد الروؤف ، محددات سعر النفط منظمة اوبك و اثارها في الجزائر ، دراسة قياسية 1970-2008 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة 2011، ص ص 73-75.

أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقرار وأمانا في الحاضر والمستقبل كلما كان تكوين رأس المال والعكس صحيح .

- **الحلقة المفرغة للفقر**: إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لأن تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز وتطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.
- **سياسات البلدان النامية**: من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة.

ب) **المحددات الخارجية**: يمكن إيجازها في:[1]

- **الاستقلال السياسي**: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث تغييرات الهيكلة المطلوبة لسير عملية النمو الاقتصادي.
- **سياسات البلدان المتقدمة**: من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لأن البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استيرادها من البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان أقل تطورا.

2- المحددات الكمية للنمو الاقتصادي:

تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية وخارجية.

أ) **المحددات الكمية الداخلية**: وتتمثل في:[2]

1- عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 76.

2- مصطفى بن ساحة، أثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غرداية، 2011، ص 20.

- **الرأسمال البشري**: مما لاشك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات البشرية، يبرز أثر الأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي يحقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.
- **النمو السكاني**: لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.
- **الاستهلاك النهائي**: له تأثير كبير في النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.
- **التراكم الخام للأصول الثابتة**: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز والخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك يشمل هذا التراكم على الأراضي والعمارات، وبذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.
- **التضخم**: يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة غير أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الأفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد.
- **البطالة**: وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها أثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي، انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الانفاق الاستهلاكي، وكذلك حجم الادخار، كل هذه الأثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

ب) **المحددات الكمية الخارجية**: تتمثل في:[1]

- **الانفتاح التجاري**: يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: لقد تفاقم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية وبذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وعليه فإنه يؤثر على

1 - عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية، وكذلك على الميزان التجاري ...إلخ، كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

- **أسعار المحروقات:** لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، ومن هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو ومن ثم في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر.

الفرع الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي مند الآراء المقدمة في هذا المجال من قبل الكلاسيك الذين واكبو الثورات الفكرية والصناعية وحاولوا تقديم وتفسير للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية ثم قدمت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية و الحديثة الكثير من الاعمال والكتابات حول النمو الاقتصادي اهمها نموذج ونموذج المقدم من قبل ثم ظهور نظرية النمو الداخلي.

أولا: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من أدم سميت ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو بإضافة إلى آراء التجاريين دول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من ستيوارت ميل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان، فقد اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل وسنعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الخارجي.

1- **أدم سميت Adam Smith:** تمثل آراء سميت في بداية التفكير الاقتصادي المنظم، والمتصل بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر سميت بأن العمل مصدر لثروة الأمم (النمو)، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمم، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وتتحقق مزايا كثيرة من جراء تقسيم العمل أهمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص؛
- زيادة وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.[1]

1- حليمة عز الدين، دور التعليم في تحديد مستوى الدخل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص37.

ويؤكد سميث أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال، وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي مع توفير بيئة ملائمة تسمح بدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات الدولة.[1]

2- **دافيد ريكاردو David Ricardo**: يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها تساهم في توفير الغداء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقضة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي:

- **الرأسماليون**: دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو فهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو؛
- **الزراعيون**: يمثلون الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور.
- **ملاك الأراضي**: يحصلون على دخلهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحويل في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو، إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية، لأن الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة، ونشوء الريع وزيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويتم هذا على حساب المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل، وهكذا فإن حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الريع والأجور في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال وأن أي شيء ينخفض تراكم المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي.[2]

3- **روبرت مالوتس Robert Malthus**: قام توماس روبرت مالتوس بتبيان أثر النموم السكاني على النمو الاقتصادي، وقد كان ذو نظرة تشاؤمية، حيث يعتبر أن بسبب البؤس لا يرجع إلى سوء توزيع الثروات وإنما إلى عدم وجود توازن ما بين حجم السكان والناتج في الاقتصادي المجلي. ويعتبر مالتس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون " جون باتيست ساس " الذي يقول: أن العرض يخلق الطلب". ويرى مالتس بأنه يجب

1 - حليمة عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2 - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 59.

على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانية الإنتاج بهدف الحفاظ على مستوى الربحية، لكن ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز على نقطة عدم وجود توازن بين عرض المدخرات التي تم ادخارها من طرف ملاك الأراضي وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل من الطلب على السلع، أما في حالة زيادة حجم المدخرات الخاصة بملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض يقترح مالتس في هذه الحالة فرض ضرائب على ملاك الأراضي. كما قام بتقسيم المجتمعات إلى قطاعيين المتمثلان في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وهو يرى أنه يجب إعطاء أهمية للقطاع الصناعي، ذلك لأنه يتميز بتزايد الغلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجي الذي يجنب الركود.[1]

4- **نظرية كارل ماركس Karl Marx**: اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع النمو الاقتصادي، فبينما اعتقد " **Smith**" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين اعتقد **Ricardo**" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لـ **Marx** فإن الأزمات الدورية التي توافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستقر للأبد. حسب ماكس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية. إن تحليلات **ماكس فيبر** بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم ميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله.[2]

1 - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

2 - كبدالي سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بقايد، جامعة تلمسان ، 2012، ص 37.

نقد النظرية:

ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجه التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى، وقد كانت النظرية الكلاسيكية في سردها الآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.[1]

ثانيا : النظريات النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر بمساهمات أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال" A.Marshall ويكسل K.Wicksell وكلارك J.Clark، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث الود الاقتصادي كما اوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيمايلي:

1- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالموفورات الخارجية Externat économies، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

2- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأراضي أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا):

- بالنسبة لعنصر العمل: نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
- فيما يخص المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعين زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في

[1] - كبدالي سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا.

- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم بشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنبغي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي وصف مارشال لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهمتين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- أن النمو الاقتصادي يتطلب تركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.[1]

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية؛
- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي وحواجز التجارة خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين.[2]

1- نظرية شومبتير:

تعتبر هذه النظرية ضمن المساهمات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، وقد ظهرت أفكار شوميير في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، ولمها في كتاب له عن الدورات في 1939م، تركز أهم أفكاره كالآتي:[3]

[1] - لوعيل بلال ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 4 ، 2008، ص 120.

[2] - بلوا في محمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي؛ حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012 ، ص 190.

[3] - بلوا في محمد ،المرجع نفسه ، ص 194.

إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة فقرات متقطعة واندفاعات عير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل ذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو؛

أ) يتوقف النمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار؛

ج) إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو الدينامو المحرك لعجلة التنمية؛

د) التطـورات التي يحدثـــها المنظم تؤثـر في العـــادات والتقاليد وأذواق المستهلكين التي يمكن أن تأخذ أحد أو يعطي الصور التالية:

- استغلال الموارد الجديدة.
- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- إعادة تنظيم بعض الصناعات.

نقد النظرية:

كانت إضافات شومبتير للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب:[1]

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بروز جماعات المتخصصين.
- افتراضه لتأخر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض ليكتشف جوانبها؛
- افتراض التمويل عن طريق الائتمـــان المصـرفي، لكن القروض طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات؛
- دعم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العبقات التي تعاني منها معظم الدول الأول نموا.

2- نموذج هارود دومار:

يعد نموذج هارود دومار للنمو **Harrod- Domer** من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينيات وليرتبط باسمي الاقتصادي البريطاني روي هارولد والأمريكي إيفري دومار.[2]

[1] - عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

[2] - بلوافي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص192.

وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي والذي يقاس بمعدل النمو في الدخل القومي من خلال الادخار المحلي، أي من خلال النسبة التي يذخرها المجتمع من دخله القومي والتي تعرف بمعامل الادخار والتي يتم تحويلها إلى الاستثمارات.

وقد تمت صياغة هذا النموذج بالشكل التالي:[1]

$$\text{معدل تغير نمو الدخل القومي} = \frac{\text{معامل الادخـــــــار}}{\text{معامل رأس المـــال الناتج}}$$

حيث:

$$\text{معامل الادخـــار} = \frac{\text{التغيير في الادخـــــــار}}{\text{التغيير في الدخـــــــل}}$$

$$\text{معدل رأس المال الناتج} = \frac{\text{التغيير في رأس المال}}{\text{التغيير في الناتج الوطني}}$$

ومنه فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط بـ:

- علاقة طردية بمعامل الإذخار أي نسبة ما يذخره المجتمع من دخله القومي.
- علاقة عكسية مع معامل رأس المال الناتج.

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي يمكن طرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الدخل القومي وصياغة المعادلة نموذج هارود دومار على النحو التالي:

$$\text{معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي} = \frac{\text{معامل الادخـــــــار}}{\text{معامل رأس المـــال الناتج}} - \text{معدل النمو السكاني}$$

3- نموذج Robert solow 1956:

Robert solow كانت له الأسبقية في 1956 في اقتراح نموذج لنمو مستوحى من النظرية النيوكلاسيكية .يرتكز هذا النموذج على دالة انتاج مشكلة من عاملي العمل و راس المال يستدعي الانتاج ادن توليفة مشكلة من كميات حقيقية من راس المال والعمل.

1 - مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل الانتاج y راس المال k العمل L و مردودية العمل A حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة و تدخل هده العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي :

$$\gamma(+) = f(k(t) + A(t)L(t))$$

حيث t تمثل الزمن

يفترض النموذج ايضا ان دالة الانتاج هي من النوع **Cobb-douglas** حيث

$$Y = F(KL) = k^{a}\ (1-\alpha); \quad a\epsilon[0.1]$$

ومن خصوصيات هده الدالة الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة و إن الإنتاج لا يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل يزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني و الذي يزداد بزيادة حجم المعرفة أما الجزء AL في النموذج يسمى بالعمل الفعلي.[1]

فرضيات النموذج

من فرضيات النموذج الأساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج و رأس المال والعمل الفعلي لها وفرات حجم ثابتة هذا يعني انه إذا تم مضاعفة كميات رأس المال يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية بالإضافة إلى ذلك فانه يفترض أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة وهذا قد لا يحدث في حالة الاقتصاد غير متطور بصفة معينة.[2]

ثالثا : النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد أدى إلى عدم الرضا على تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو الاقتصادي التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.[3]

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات قصيرة الأمد في مخزون رأس المال أو العمل إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي سولو والنظرية النيوكلاسيكية ترجع

1 -جبور محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص 241.

2 - جبور محمد، المرجع نفسه، ص 242.

3 - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، وقد ازدادت المعارضة للنماذج النيوكلاسيكية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة، وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معدل النمو لدى سولو والذي يعرف بمتبقي سولو، وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في أرس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد، وسوف نتطرق فيمايلي إلى بعض نماذج النمو الداخلي.

النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

1- نظرية مراحل النمو لـ ROSTOW :

إن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، وهذا ما اعتقده الاقتصادي الأمريكي **WALK W ROSTOW** في كتابه مراحل النمو الاقتصادي الذي يرى وجود خمس مراحل أساسية:

- المجتمع التقليدي: حيث التمسك بالتقاليد الاقتصادية المتوازنة يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الفرد وعدم قابليتها للزيادة.
- مرحلة تواجد الشروط الأساسية للإقلاع النشاط الاقتصادي في عملية النمو الاقتصادي: تحول بينه وبين النمو الاقتصادي وبذلك يمكن الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي.
- مرحلة الإقلاع: وهي مرحلة التي يكون المجتمع فيها جميع العقبات التقليدية والمقاومة الملحة للنمو الاقتصادي المستمر وبذلك يصبح النشاط الاقتصادي قادرا على توليد استماراته الخاصة، وبمعدلات مرتفعة كافية لجعل النمو الاقتصادي يدفع نفسه بنفسه.[1]
- الاتجاه نحو النضج: حيث النمو الاقتصادي المتواصل، وحيث التصدير، ليصبح لدى المجتمعات القدرة على استجاب وتطبيق ثمار التقدم العلمي بكفاءة متزايدة.

1-بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال فترة (1970-2005)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 34.

- مرحلة الاستهلاك الواسع: تتحول قطاعات رئيسية في الاقتصاد إلى إنتاج سلع استهلاكية بكميات كبيرة وعلى مستوى رفيع وتطور، عندئذ يدخل الاقتصاد الوطني مرحلة الرقي والازدهار ويتميز المجتمع بارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.
- إن تحليل مراحل النمو الاقتصادي لم يلق استجابة واسعة بين الاقتصاديين المعنيين بالتنمية الاقتصادية لأنه عندما ترغب في الربط بينه وبين المشاكل الخاصة بعمليات التنمية في المجتمعات النامية لا يساعد في حل هذه المشاكل.
- إن النظرة الأولى عند نظرية النمو هذه كونها مسألة لا تخرج عن أن تكون طريقا طويلا تسير فيه الدول لتصل بشكل قاطع إلى مرحلة الاستهلاك الكبير تحقيقا لما يعرف عند **Rostow** وغيره من الاقتصاديين بدولة الرفاهية **Walfar State** بينما ليست هناك حتمية مطلقة في وصول المجتمعات الفقيرة إلى هذا المستوى.

2- نموذج " لوكاس روبرت " LUCAS :

لقد اعتمد لوكاس 1988 على فرضية بأنه: على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا من تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف انطلاقا من دالة كوب دوغلاس على النحو التالي:[1]

$$Y= K^{\beta} (UH)^{1-\beta} \quad .....(1)$$

حيث أن:

Y: يمثل الإنتاج

K: رأس المال العيني

U: الوقت المخصص للعمل

H: يعبر عن عنصر العمل

حيث أن المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية حيث تم تحديد ضعيفة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري على النحو التالي:

حيث: $H = ah(1-u)$.....(2)

$0 < a$

1 - بهلول مقران، مرجع سبق ذكره، ص 35.

تمثل المعادلة رقم (2) دالة الإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة (1-u) ومن رأس المال الذي تم تراكمه، وتتصف دالة الإنتاج بعوائد متزايدة في مدخلات إنتاجها.

يتضح من المعادلة رقم (2) أن الإنتاجية الحدية رأس المال البشري تساوي (1-u) أي معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة.

3- نموذج روبيلو Rebelo :

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال ولهذا افترض "**Rebelo**" سنة 1991 في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي (a=1) والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y=ak \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1.1)$$

وحيث: A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي بينما يمثل K رصيد رأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم A، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج **SOLOW** كما يلي:[1]

$$K= s\,Y - \delta\, K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.1)$$

وحيث عدد السكان ثابت أي (L=nL=0)

من (1.1) ; و(2.1) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{'y}{y} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots (3.1)$$

أو

$$\frac{'k}{k} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots (4.1)$$

أو

$$\frac{'k}{k} = s\frac{y}{k} - \delta \ldots\ldots\ldots (5.1)$$

حيث أن y هي حجم الإنتاج بينما هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم المخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK وذلك كما يلي:

1 - كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

\الشكل رقم (02): نموذج" AK "

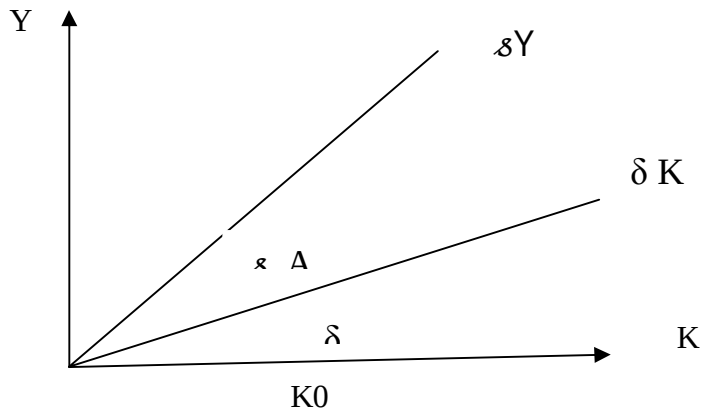

يمثل الخط SK الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك وأما SY فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة (k0) وانطلاقا من نموذج solow ذات قلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى (s) أما نموذج AK ذات قلة الزمن وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية التي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لـ A.

انطلاقا من العلاقة (3.1) و (4.1) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج بينما معدل نمو الاقتصاد (SY) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار) وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي الآن:[1]

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = gY$$

4- نموذج " بول رومر" Boule Romer :

للإجابة عن الاستفهامات التي تركتها النظرية النيوكلاسيكية، يؤكد رومر من راس المال المادي يسمح لأي مؤسسة بالإنتاج بأكثر فعالية، لان تكرار العملية الإنتاجية يزيد من خبرة العمال ويرفع من انتاجيتهم وهذا الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار. وقد حاول رومر من خلال ورفته البحثية التي قدمها عام 1986 تحت عنوان " زيادة العائد و النمو طويل الأجل "تقديم نموذج للنمو طويل الأجل يعتمد على التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي يتم الحصول عليه من خلال التراكم المعرفي للشركات التي تسعى

1- كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

إلى تعظيم أرباحها، ودلك بافتراض رئيسي هو إدخال المعرفة كأحد مدخلات دالة الإنتاج و تمتعها بتزايد الإنتاجية الحدية على عكس نموذج النمو النيوكلاسيكي المعتمد على تناقص العائد الحدي لرأس المال. وبالتالي فالتعليم طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص الغلة. كما ان الوافرات الايجابية الخارجية للاستثمار كبيرة بدرجة كافية مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال.

واستمرارا لأبحاثه ضاع رومر نموذجه لسنة 1990 من اجل شرح سبب تحقيق الدول المتقدمة نموا ايجابيا ومستداما والذي يعود بالأساس إلى التطور التقني الذي مصدره البحث والتطوير، ولبناء نموذجه وضع رومر مجموعة من المعادلات تصف الطريقة التي تتطور فيها المداخلات عبر الزمن وتأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Y= k^{\alpha} (ALy)^{1-\alpha}$$

حيث :

$1 > \alpha > 0$ Ly : العمل المسخر للإنتاج ، A : رصيد الأفكار و هو يتطور داخل النموذج ، K: رصيد راس المال.

ومن اجل مستوى معطى من التكنولوجيا (A) ، فان لدالة الإنتاج عوائد ثابتة في K وLy و لكن باعتبار ان الأفكار (A) هي أيضا عنصر إنتاج فتصبح للتكنولوجيا عوائد متزايدة .

بالمقابل إذا كان جزء من السكان يستخدم في إنتاج الأفكار فان هذا النموذج يصل الى نفس النتيجة التي توصل إليها النموذج االنيوكلايسكي وهي إن الإنتاج الفردي و رأس المال الفردي و مخزون الأفكار لا تنمو بنفس المعدل وهي مرتبطة أساسا بالتطور التقني .

إن النمو المستمر ليتحقق إلا إدا تزايد مجموع الأفكار الجديدة المكتشفة عبر الزمن. ويرى رومر انه في حالة توقف النمو السكاني فان النمو الاقتصادي سيتوقف أيضا.[1]

1 - جمال بلخباط، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، إقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014، ص ص 100-101.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

لقد حظي الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وقد أوضحت تلك الدراسات وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى تلك العلاقة، إذ يتم أحيانا اعتبار النمو الاقتصادي متغير خارجي باعتبار أن توافر معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على حين تناولت دراسات أخرى معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على حين تناولت دراسات أخرى معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو **Robert Solow** 1956-1957 ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة **Baro** 1990، **P. Romer** 1986، **R. Lucas** 1988 تشكل الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات على الرغم من أن الجهود الرامية لتفسير مصادر النمو الاقتصادي ولاسيما دور تراكم رأس المال يعود إلى عهد أدم سميت عام 1776، إلا أن الفهم الرسمي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدأ مع سلسلة أعمال **Harrow Domat** حيث ركز الفكر الكلاسيكي على أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد بالتقدم التكنولوجي إلا أنهم لم يوضحوا الآلية التي من خلالها ينتقل تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك حاول الفكر الحديث علاج أوجه القصور في الفكر الكلاسيكي، إذ اهتم بالدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالمزايا المرتبطة به والتي تؤدي إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، حيث تمثلت تلك المزايا بالتكنـــولوجـــيا الحديثة، وكفـــاءة رأس المـــال البشري باعتباره عنصرا حاسما في عملية النمو، وتوافر مجموعة من المقومات في الدول المضيفة للاستفادة المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توسع هذا التحليل ليشمل مجالات أخرى، تمثلت في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع كل من الاستثمار المحلي، وحجم التجارة الخارجية، وعوائد التقدم التكنولوجي والتي تؤدي إلى حفز النمو الاقتصادي.

وفيما يلي عرض لأهم وجهات نظر الفكر الاقتصادي في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث عوائد التقدم التكنولوجي

أولا: مفهوم التكنولوجيا:

تمثل التكنولوجيا مجموعة من المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية للإشباع حاجاته المادية.

أو هي عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها، لما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطـوير الأسلـوب أو الـوصـول إلى مستويات الإنتاج مرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج، أو استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج للوصول إلى نفس كمية الإنتاج، أو اكتشاف منتجات جديدة ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك التكنولوجيا ناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل تلك الشركات، وقد أشار **Choura 1997**، بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد وبالتالي مزيدا من النمو الاقتصادي وذلك باعتبار أن التغيير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي ما أكده رومر في النظرية في ربط العامل التكنولوجي بالنمو مباشر.[1]

ثانيا: قنوات نقل التكنولوجيا

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علميا بين البلدان وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلقها للحكومات وهناك عدة طرق يتم من خلالها هذا الانتقال أهمها:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية،
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية؛
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وأن تضم التكنولوجيا المتاحة بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محليا.

لكن أهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبالتالي توسع وانتشار التكنولوجيا ويمكن أن لا تكون التكنولوجيا الجديدة متاحة تجاريا، وقد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها عن طريق اتفاقية التراخيص بما أن التكنولوجيا المنقولة الاتفاقيات.

1 - صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دارسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013، ص 46.

إن عدم توفر الشركات المحلية على تكنولوجيا عالية سمح للاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة في تدريب العمالة، وتحقيق كفاءة عالية لها وهذا ما انعكس بشكل إيجابي على الشركات المحلية، وحسب دراسة **BLOMSTROM KOKKO** عام 1996 أكدت أن 16% من حركة الوظائف من فروع الشركات العابرة للقارات إلى الشركات المحلية ساهمت في نقل التكنولوجيا في كينيا ونفس الأثر وجد في المكسيك، تايوان، فنزويلا، والذي أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.[1]

ثالثا: عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر

إن فروع الشركات العابرة للقارات تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة اللازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وعوائدها في السوق المحلي ويحدث ذلك من خلال تطوير أساليب الإنتاج محليا أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية أو من خلال عمليات المحاكاة، وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من أثار العوائد الإيجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:

- دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب.
- توافر وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وزيادة الانفاق على التعليم والتدريب.
- وضع قوانين وتشريعات خاصة والتي تنظم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال تنفيد مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الإطار.
- إعداد ووضع خطط تحدد نوع التكنولوجيا وطرق وأساليب نقلها مع تحديد الأولويات في هذا الإطار ولتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة العوائد الإنتاجية وتأثير ذلك النمو الاقتصادي أجريت عدة دراسات من قبل العديد من الاقتصاديين ومنظمات دولية تناولت العديد من الجوانب منها: دراسة **Blomstro and Kokko** عام 1996، والتي أظهرت أن الشركات المحلية تستفيد من العمالة المدربة في فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الشركات المحلية، أما دراسة **Haddad and harison** عام 1993، وأجريت على قطاع الصناعة في المغرب، حيث توصلت تلك الدراسة إلى ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج في هذا القطاع الذي شهد تدفقا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت تلك الدراسة إلى أن

1 - صياد شهيناز ، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

درجة تأثير هذه تتوقف على عدة عوامل يجب توافرها في الدول المضيفة كالحوافز الحكومية وتحسين التكنولوجيا في الشركات المستقبلية للاستثمار الأجنبي. بينما أوضحت دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** عام 1998، أن تدفق التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر أدى بالشركات المحلية إلى المنافسة في الأسواق العالمية وقد شملت عينة الدراسة، الصين، ماليزيا،... إلخ.[1]

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، حيث يؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغربين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم الحوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبة المباشرة إلى تلك الدول، وأن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل.

وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بإضافة إلى مختلف العلامات التجارية والاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

أولا: الأثر المباشر

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للالتفاف الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها على الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

1 - صياد شهيناز، المرجع السابق، ص ص 48-49.

ثانيا: الأثر الغير مباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية الاستفادة منها:[1]

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.
- تقوم الشركات المحلية باستفادة من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية، وهذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.
- أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض واردتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدول المضيفة وفي هذا الإطار تثبت العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة.
- فقد أوضحت دراسة **THOMSEN** عام 1999 وبالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها وفي قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، والذي أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات النمو لاقتصادياتها وتزايد الصادرات وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينات من 30.5% على 39.7 % في ثلاث سنوات ووصل معدل النمو في تايلاندا خلال الفترة 1989-1992 إلى 2.6% وذلك بفعل دور الشركات العابرة للقارات في زيادة صادراتها المتمثلة أساسا في الأجهزة الإلكترونية وأصبحت تايلاندا تاسع دولة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات من القرن العشرين.

1 - محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أفريل، الجزائر، ص 55.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصـــــادي من حيث الاستثمار الأجنبـــي المباشر والاستثمار المحلي

اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف وبالتالي تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن: $I=Iq+I\alpha$

وتشير I إلى زيادة الاستثمار الإجمالي للاقتصاد مضيف $I\alpha$ تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر و Iq تمثل الاستثمار المحلي في الدول المضيفة.

ونتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقض نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخـــرات المحلية إلى الاستثمـــار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فإن الاستثمـــار الأجنبي المبـــاشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل من الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، والتي تنشأ عن طريق تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

أولا: أثر الإحلال

يحدث ذلك حسب فكرة شومبتير في الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الابتكارية منها والذي يعين بها زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجرية عالمية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام التكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي بها إلى الزوال وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل محلها المستثمر الاجنبي.

1 - خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، جامعلة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص75.

وحسب تقرير الأونكتاد عام 2001م فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة.

فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الاسواق المحلية والعالمية، وحسب **CAVES** فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الاجنبي.

ثانيا: أثر التكامل

أما أثر التكاملية فيعين حسب شومتير أن الشركات المتعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة، وأن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشا الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالمية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.وقد قدمت في هذا الشأن دراسات حاولت اختبار أثر الإحلال وتكامليه للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة **Agosinmayer** سنة 2000م، والتي تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية خلال فترة (1970-1995م) وخلصت تلك الدراسة إلى أن أثر التحفيز والمزاحمة اختلف من دولة إلى أخرى، وفي نفس الدولة في فترة إلى أخرى، ففي آسيا وجد هناك تناوب وتواتر بين الأثر التحفيزي والتكاملي، وفي أمريكا اللاتينية كان الأثر إحلاليا أما في إفريقيا فكان الأثر محايدا أي لم يكن هناك أثر تحفيزي وهذا حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدول.

وتناولت العديد من الدراسات تحليل أثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو ودورها في زيادة الاستثمار الكلي في الدول النامية، وخلصت الدراسة التي قام بها بروتر سياتن إلى ودي جورجيو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي شهدتها عينة مكونة من 69 دولة نامية في الفترة الممتدة 1970-1989م أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة تتراوح بين 0.5% و1.3%.[1]

1 - محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المبـــــاشر للنمو الاقتصـــادي من حيث تطوير الموارد البشرية

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي إذ أصبح رأس المال البشري، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساويا له بالأهمية، وكان الاقتصادي **Robert Lucas** قد طور نموذجا جديدا للنمو والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا من تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي، كما أشارت النظرية الحديثة على أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك كإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من خلال عملية التعليم بصفة اساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا وترى أنه يمكن التخلي على قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، وتوفير عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة وحسب **Kokko & Blomstron** فإن انتقال التكنولوجيا بين الشركات العابرة للقارات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنيين لكن بسبب التكوين الذي توفره اليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين المسيرين، ولقد أكد العالمان **Kokko & Blomstron** عام 2003، أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي، وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات وذلك بإنشاء مراكز تكوين مثل **Developement centre penang skills** والذي عرف نجاحا كبيرا، وليبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قـــام **Ramos** عام 2001 بدراسة شملت 138 بلدا خلال الفترة (1965-1995)، حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة الإيجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العالمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة نسبة 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة نسبة 0.12% من نمو رأس المال البشري ونفس الشيء بالنسبة لعلاقة نمو رأس المال البشري والاستثمار المحلي وتتم تلك الزيادة بـ 0.075% وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري.[1]

[1] - بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 121.

وفي دراسة أخرى على سوق العمل في كل من المكسيك وإيرلاندا أثبت أن التمركز الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رافقة تمركز في رأس المال البشري في نفس الموقع أما في إيرلاندا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان في أماكن محدودة تبعة زيادة تسلسلية في معدلات النمو التعليمي الثانوي.[1]

[1] - بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

المبحث الثالث: بعض تجارب دول جنوب شرق آسيا لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تجربة كورية الجنوبية

بدأت كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في بداية الستينات بعد انتهاء الحرب بين الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد، ونظرا لعوامل كثيرة لم تستطيع كوريا جذب الحجم المنتظر من هذه الاستثمارات إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث توافدت الشركات الأمريكية واليابانية واستثمرت في الصناعات ذات العمالة الكثيفة.

ومن أجل تنشيط الاستثمار الأجنبي قامت الحكومة بإنشاء مناطق التجارة الحرة حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي 65.2 مليون دولار في عام 1970م، مقابل 12.7 مليون دولار في عام 1969م، أما في عام 1984م، فقد صدر قانون حوافز رأس المال الأجنبي والذي يعتبر القانون الأساسي الذي يحكم ويقيم الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية، هذا القانون تضمن العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة للاستثمار الأجنبي لتبلغ 788 نشاطا في عام 1990 مقابل 521 نشاطا في عام 1982.

وحاليا فإنه يتم تقديم مجموعة مختلفة من الحوافز للمستثمرين الأجانب، مثل ضمان كل من إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح، ومبادئ حقوق الملكية وتخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات المساهمة في خلق المناصب الشغل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما تم تقديم الكثير من التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية من خلال الخمس سنوات الأولى من نشاطات تلك الشركات الأجنبية، كما لا يتم فرض ضرائب على أرباح الأسهم وعمليات توزيع الأرباح الناتجة عن الأسهم التي يملكها الأجانب وذلك للسنوات الخمس الأولى ثم بعد ذلك وخلال السنوات الثلاثة التالية يتم تقاضي 50% من المعدلات العادية وأخيرا فإن قانون تشجيع الاستثمار في كوريا الجنوبية يؤكد على أن يعامل المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة التي يلقاها المستثمر الكوري.

كما قدمت كورية الجنوبية مختلف التسهيلات المتعلقة بمنح الأراضي والعقارات شددت على القضاء على العوائق الإدارية وحتى المالية من خلال تقديم القروض المختلفة الممنوحة من طرف البنوك الوطنية.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الكوري يمكن قياسها بواسطة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الوطني الإجمالي، حيث بلغ هذا المعدل 72 %عام 1998 مقابل 3.7% في عام 1990، لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية إلى نتائج جد إيجابية لكن بمعدل أقل من نظيرتها ماليزيا، حيث تم التركيز على قطاع التصنيع والإلكترونيك، حيث تم استثمار مبلغ 5.4 بليون دولار أمريكي في 2695 مشروعا صناعيا، بينما تم استثمار 2.9 بليون دولار في 716 مؤسسة خدمية وذلك في عام 1998.[1]

1 - سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية في التنمية، دراسات دولية، العدد الثامن والثلاثون، ص ص 42-43.

المطلب الثاني: تجربة سنغافورة

بخصوص دولة جزيرة سنغافورة وخلال الحقبة الماضية تبتت سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا، حيث اتخذت العديد من التدابير لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات استراتيجيات وركزت العديد من الدراسات على دولة سنغافورة فما حققته بشبه الاعجاز في علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر وساعدها على ذلك الموقع المتميز بين الدول القارة وربطها بين كل من آسيا وأوروبا، فبالرغم من عدم توافر الطبيعة لديها إلا أن العديد من عمليات التصنيع للموارد الطبيعية المنتجة بالدول المجاورة تتم بها خاصة منتجات البترول.[1]

كما أن توافر عنصر العمل المتعلم والمؤهل والماهر جذب كبير من الاستثمار الصناعي خاصة في قطاع الإلكتروني، حيث أن تكلفة عنصر العمل بسنغافورة أعلى من جارتها هونج كونغ ولكنه يتميز بأنه أكثر تدريبا وولاء إذا ما نظرنا إلى دول مثل سنغافورة لوجدنا أن فروع الشركات الأجنبية تستحوذ على 40% إلى 50% من الإنتاج.[2]

ومن اهم العوامل التي ساعدت على النمو الصناعي في سنغافورة هو قدرتها العالية على استقطاب رأس المال الأجنبي، وكذلك الكفاءة العالية التي أرادتها بها مشكلة تمويل عملية النمو، وهي تختلف في هذا الشأن عن سائر الدول النامية التي لم تستطيع أن تدير الموارد المالية التي عبأتها من الدخل أو التي حصلت عليها من الخارج بشكل كفء لضمان استثمار جهودا التنمية دون الوقوع في فخ الديون الخارجية وما يرتبط بها من ضغوط خارجية صعبة، فسنغاورة لم تواجه مشكلة ديون فقط حيث لم تتعدى ديونها 1.5% من إجمالي الناتج القومي في مرحلة الإقلاع ثم تحولت بعد ذلك إلى فوائض يتم استثمارها في دول نامية مجاورة.[3]

المطلب الثالث: التجربة الماليزية

يمكن تفسير انتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانيات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات الصادر في 1984، حيث قدم هذا القانون العديد من الحوافز التنافسية المتنوعة حيث أن الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع هو الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال خطة التنمية الخاصة (1986-1990) تم الاستثمار الأجنبي في قطاع التصنيع بمعدل 79% سنويا، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر 59 % من أجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع في الفترة المذكورة.

1 - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار النشر المكتبة العصرية، مصر، ط2، 2008، ص 148.

2 - رضا عبد السلام، المرجع نفسه، ص 149.

3 - ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، دراسة حالة (إقليم جنوب الصعيد)، رسالة دكتوراه، تخصص التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص 80.

1- تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر:

قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب باستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات وفي هذا المجال فإن بعض منظمي الأعمال والشركات المحلية وجوا للحكومة اتهامات بالتميز، ولكن كانت حجة الحكومة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسساته موجه أساسا للتصدير وتحقيق المزيد من الإيرادات بالعملة الأجنبية والتي يحتاجها الاقتصاد بدرجة كبيرة وكذا الحاجة إلى التكنولوجيا والمعدات الثقيلة والسلع الرأسمالية.

وأضافت الحكومة أن إتاحة نسبة 100% من حقوق الملكية للأجانب هامة جدا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سمح قانون تشجيع الاستثمارات للشركات التي تصدرها بين 51%، 79% من منتجاتها بنسبة مناظرة من 51% - 79% مساهمة من الملكية الأجنبية، أما بالنسبة للشركات التي تستطيع تصديرها بين 20% - 50% من منتجاتها فإن الشركات الأجنبية يسمح لهم قانون بالتملك من 51% من ملكية تلك الشركة، أما الشركات التي تستطيع تصدير 20% فقط أو أقل من منتجاتها فإن القانون الذي وضعته الحكومة الماليزية يسمح لها بتملك 30% كحد أقصى من حقوق الملكية لتلك الشركة.

وبموجب القانون فإن الشركات الأجنبية تستفيد من بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض السلع المنصوص عليها في ذلك القانون أو العمل في مجال النشاط الوارد ذكرها في القانون.

لقد قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة وهذه الاتفاقيات تم تصميمها لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، كما أن هناك فقرات في هذه الاتفاقية تنص على إمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فص المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية المنصوص عليها، بإضافة إلى فسخ مجال الحرية للمستثمرين الأجانب في تحويل أرباحهم وعوائدهم ورأس المال للخارج، وبهدف تسهيل الإجراءات والتغلب على العوائق والعقبات الإدارية قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئة للتطوير الصناعي لكي تكون المركز الوحيد للاستقبال وتقييم وإقرار الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب.

2- أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي:

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، هذا الاستثمار لم يؤدي فقط إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد النادرة أثناء عملية تطوير الهياكل الأساسية ولكن نتج عنه أثارا إيجابية تتعلق باستخدام الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط ومنتجات زيت النخيل

والمنتجات الخشبية، كما كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عنه أثارا إيجابية على المؤسسات والصناعات المحلية من خلال ظهور الشركات المحلية التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن الإلكترونيات ولمختلف النشاطات الأخرى في مناطق عمليات التصدير، كما استفادت القوى العاملة من خلال خلق مناصب شغل عديدة انخفض فيها معدل البطالة إلى معدلات قياسية مقارنة مع الدول المتطورة.[1]

1- محمد زيدان،الاستثمار المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، 2004، ص ص 117-119.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يعني النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وبعد استعراض بعض الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن النظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما نظرية النيوكلاسيكية فيرى أن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في التمويل بينما النظرية الحديثة فتعتبر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تظهر من خلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي يؤثر بدورها على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائـــر

تمهيد:

تسخر الجزائر بثروات طبيعية كثيرة، وبموقع جغرافي هام حيث تعتبر بوابة إفريقيا وكذلك أنها مطلة على البحر الأبيض المتوسط، وقربها من دول الاتحاد الأوربي، كل هذه المزايا تجعل المناخ الاستثماري في الجزائر ملائم للاستثمار، ولكن رغم هذه المزايا الطبيعية التي تفخر بها الجزائر، إلا أنها تواجه مجموعة من العراقيل التي يصادفها المستثمر الأجنبي، فالدولة تعمل جاهدة على إزالة العراقيل والحواجز التي تقف أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال تقديم حوافز وامتيازات بالإضافة إلى الضمانات لأجل جذبه وتفعيله على أرض الواقع، وكذلك وضعها القوانين وتشريعات تكون محفزة للاستثمار.

المبحث الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بعد قيام الدولة بممارسة بعض مهامها والتي هي جزء من مظاهر سيادتها يمثل في حد ذاته معوقا للاستقطاب الاستثمارات الأجنبية "فقد تقوم الدولة المستقطبة لرأس المال بإصدار قانون يتضمن تأميم بعض المشروعات التجارية الأجنبية العاملة فيها، أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة أو مصادرتها عند مخالفتها للأحكام القانون".

كما تعد موجات الكساد أو التضخم التي تمر بها البلدان أحد المعوقات الاقتصادية التي تعيق تدفق الاستثمارات، فرأس المال سواء كان وطنيا أو أجنبيا يبحث عن ظروف الأمان والاستقرار والعوائد المرتفعة. تختلف المعوقات باختلاف الظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية...الخ وهذا ما سوف تقوم بدراسته والتعمق في مجموعة العوائق التي تواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية

من بين هذه المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

1- الاستقرار السياسي:[1]

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

1- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره ، ص101.

2- عدم وجود سوق منافسة:[1]

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

- من الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
- إن الكثير من الاستثمارات بالدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة والجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيق بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجدب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.
- إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا أذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدول المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق باستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.
- أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء باستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة البنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها اتجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعلا ومناسبا.

1- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص102.

- كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لأن هذه الأموال القدرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.
- إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فإن من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم السوق.

3- العقار الصناعي:

"من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة" كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي:[1]

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
- أمن المنطقة الصناعية.

"كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية".

1- قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره ، ص103.

"أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:

- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات.

المطلب الثاني: المعوقات المالية والإدارية:

يواجه الرأسمال الأجنبي في البلد المضيف عدة معوقات ومن بينها المعوقات المالية والإدارية ويتمثلان في:

الفرع الأول: المعوقات الإدارية:

إن ثقل الإجراءات الإدارية تعتبر من أهم العوائق التي تعترض المستثمر الوطني أو الأجنبي، فحسب الدراسة التي قام بها بإعدادها البنك الدولي حول الحكم الجيد في العالم والتي شملت 175 دولة فإن مسيري المؤسسات في الجزائر يخصصون حوالي 90 يوما في السنة للتكفل بالوثائق الإدارية. وفيما يتعلق بجمركة السلع فقد تستغرق المدة اللازمة لذلك حوالي 12 يوما في المتوسط كما يمكن أن تتجاوز في بعض الأحيان 44 يوما علما أنه في المغرب مثلا لا تتجاوز المدة المتوسطة 3 أيام. وعلى الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين الأجانب يمكن إجمالها فيما يلي:

- بطء العمل الإداري.
- صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة.
- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات.
- انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية في الجزائر.
- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في الاستثمار، وبالتالي المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز لاتخاذ القرار.
- انتشار ظاهرتي الرشوة والفساد في الجزائر، وتأثير هذين العاملين على زيادة كلفة المشاريع، فالدراسات تشير إلى أن المستثمر في الجزائر يدفع ضعفين ونصف أكثر منه في تونس أو المغرب في عمليات تأسيس وترسيم المؤسسات.[1]

1- سحنون يسمينة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة سكيكدة، 2011 ، ص125.

الفرع الثاني: العائق المالي:

يعتبر النظام المالي والمصرفي المحور الرئيسي للإنعاش النشاط الإنتاجي والاقتصادي، وهو المحرك الرئيسي للازدهار أي اقتصاد في العالم، إلا أنه في الجزائر يعاني من مشاكل كبيرة تجعله عامل طرد للمستثمر الأجنبي، حيث يلاحظ في الجزائر غياب شبه تام للمؤسسات المالية والبنكية المتخصصة في تمويل الاستثمارات، وصعوبة الحصول على التمويل البنكي فمودع طلب التمويل في وكالة ما، يجب عليه الانتظار حتى يرسل بطلبه إلى المديرية الفرعية التي تقوم بدورها بإرساله إلى المديرية العامة للبث فيه، كما هو الحال لدى القرض الشعبي مثلا، ما يمكن تفسيره من خلال كون قرار منح القروض ممركزا، يرجع المستثمرين في أغلب الأحيان أسباب تأخير تحقيق استثماراتهم وارتفاع تكاليفها إلى غياب التمويلات فضلا عن اعتباراتهم بأن النظام المالي لا يتميز بالفعالية وغير قادر على التأقلم مع متطلباتهم.[1]

المطلب الثالث: المعوقات القانونية:

يشكل تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتي تستوجب المتابعة الدائمة والمستمرة لها من طرف المعنيين بها أحد العوامل التي تساهم في تنفير المستثمرين خصوصا الأجانب منهم. فهناك قانون تطوير الاستثمار وقانون الضرائب وقانون الجمارك .... الخ وكل هذه القوانين قابلة للتعديل الدوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية أو التكميلية.

وعادة ما تحتاج بعض مواد هذه القوانين الى مراسيم وأنظمة تحدد كيفيات تطبيقها، الأمر الذي يؤجل التطبيق العملي لها خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التأخيرات المسجلة في إصدار هذه المراسيم والأنظمة فعلى سبيل المثال تأخر صدور المرسوم التنفيذي للإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات الأجنبية المنصوص عليها في الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 تأخر صدوره إلى شهر جويلية 2005.

هذا وقد تأتي القوانين والمراسيم الأنظمة بمفاهيم مبهمة وغير واضحة تحتاج إلى منشورات تطبيقية يصعب الحصول عليها إذ يتصف بعضها بالطابع السري، وتوزع على مسؤولي المصالح الإدارية المعنية بتنفيذها فقط مما يرسخ الطابع غير الرسمي لظاهرة القوانين التي تفسر وتطبق على عمليات شراء السيارات الحديثة إذ تختلف أسعارها، في بعض الأحيان، من قباضة إلى أخرى داخل الولاية الواحدة.

يضاف إلى ما سبق التعديلات المتكررة لقوانين الضرائب وعلى الخصوص ما تعلق بالرسم على القيمة المضافة خلال الفترة 1993-1999، حيث عدلت معدلات هذه الضريبة عدة مرات للأمر الذي جعل نفس السلعة تخضع للمعدلات مختلفة من سنة إلى أخرى.

1- سحنون يسمينة، مرجع سبق ذكره، ص126.

وحسب العديد من المؤسسات الأجنبية وحتى مسؤولي الضرائب، النظام الجبائي محاط بضريبة، تسمح بتأويلات متنوعة: مثل مفهوم انجاز الاستثمار الذي على أساسه تمنح المزايا.[1]

المعوقات الأخرى:

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة باستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.[2]

المبحث الثاني: سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كانت الجزائر خلال فترة السبعينات وكذا الثمانينات تعتمد على الافتراض الخارجي كوسيلة للوفاء بحاجيتها المالية والنهوض بالتنمية الاقتصادية، لكن مع نهاية الثمانينات بدأت نتائج الاقتراض الخارجي تظهر جليا من خلال أزمة المديونية خارجية حادة مما اضطرها للإعادة النظر في سياستها الرامية إلى تحقيق التنمية المنشودة.

1- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخضعه النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص176-177.

2- صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص105.

ومع مطلع التسعينات تغيرت نظرة الجزائر في اتجاه جذب واستقطـاب الاستثمار الأجنبي المباشر أليها، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والتي عرفت بالإصلاحات الاقتصادية، ناهيك عن الحوافز والضمانات والامتيازات من شأنها خلق وتوفير البيئة المناسبة.

المطلب الأول: إصلاحات الاقتصادية:

لجأت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها أن تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ومن بين هذه الإصلاحات نذكر:

الفرع الأول: الإصلاحات السياسية والمالية والنقدية:

1- السياسات المالية:

تمثل سياسة الإصلاح المالي أحد المحاور الرئيسية لبرنامج التعديل الهيكلي، حيث تستهدف القضاء على عجز الميزانية العامة وتحقيق فائض أو على الأقل توازن من، ومن جهة أخرى كبح معدلات التضخم المرتفعة.

ولتحقيق هذا الهدف اتبعت السلطات الجزائرية مجموعة من التدابير تهدف إلى تقليص النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة هي:

- التدابير المتعلقة بتقليص النفقات العامة وفي هذا الإطار قامت بتخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية بإضافة إلى تجميد شبه كلي للرواتب، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تمثل 40% من ميزانية التسيير سنة 1998 بعدما كانت تمثل 24% منها في سنة 1993.
- تقليص الإنفاق الاستثماري العام.
- تخفيض نفقات التجهيز حيث أصبحت تمثل 24% من الميزانية و7.6 % من إجمالي الناتج الخام في سنة 1998 بدل 26% و8.7% في سنة 1993.
- إلغاء الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع (القمح، الفرينة، الزيت، السكر...) بصفة تدريجية خلال الفترة 1994-1996، إذ تؤكد البيانات الكمية أن موارد الصندوق المختص انخفضت من 2,9% إلى 0,2% من الناتج المحلي الإجمالي.
- إلغاء الدعم الضمني للأسعار الطاقة على مراحل للوصول إلى التكلفة الحقيقية والى الأسعار الدولية، فبالنسبة للأسعار الكهرباء مثلا فقد تم رفع الدعم المقدر بـ 1% من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كلي من خلال التعديلات في الأسعار لكل ثلاثي من أوت 1994 حتى نهاية 1997.

- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وإلغاء تعويضات التسريح.[1]

2- السياسة النقدية:

قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية يتم تمويل عن طريق الإصدار النقدي، مما أدى إلى رفع معدل التضخم وعـدم تـوازن الحسـاب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الإشهار والائتمان، وبالتالي تشجيع هروب رأس المال، وفي هذا السياق يمكن القول أنه يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة، وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى.

الفرع الثاني: الخوصصة:

إن بداية إصلاح القطاع العام كانت بإصدار القانون رقم 88-01 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية ووفر لها قدر كبير من الحرية بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرار (إلغاء الوصاية الوزارية، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها وإمكانية القيام باستثمار دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط وفي نفس الإطار جاء قانون 88-02 ليسهل عملية انتقال الى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التسيير المركزي البيروقراطي، وتم تطهير العديد من المؤسسات ماليا في بداية 1991 لتكييفها مع معطيات اقتصاد السوق حيث مسحت ديونها وتحولت إلى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية.

حيث تم إنشاء حساب خاص رقم 302-063 والذي سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية والذي خصصت من خلاله مبالغ ضخمة لتطهير المؤسسات العمومية، ذات الهيكل المختل خلال سنة 1994 بدأت السلطات تتصدي لهذه النقائص من خلال الإصلاحات:

- تطبيق قانون جديد للاستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية.
- منح الاستقلالية للمؤسسات المثقلة بالديون وإعادة هيكلتها (1994-1996).

وطبق أول برنامج للخوصصة بمساندة من البنك الدولي في أفريل 1996، وركز أساسا على المؤسسات العامة البالغ عددها 1300 مؤسسة ومن 274 مؤسسة عامة جرت خوصصت أو تصفية 177 مؤسسة نهاية سنة 1996.

وبعد بداية بطيئة نسبيا لعملة الخوصصة كلفت الشركات القابضة الإقليمية الخمسة بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص، وبحلول سنة 1998 صفيت 827 مؤسسة عامة وقد نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن عدد كبير من العمال.

1- سحنون يسمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 35 -36.

إضافة إلى هذه المبادرات نحو الخوصصة أنشأت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص (وكالة الاستثمار الوطني 94) هدفها مساعدة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي على تخطي العقاب البيروقراطية والحصول على إعفاءات ضريبية. ولكن رغم الجهود المبذولة تبقى سيرورة الخوصصة بطيئة لأن الطلب الداخلي ضعيف حيث لم يتم تنشيطه من طرف البنوك والطلب الخارجي.[1]

الفرع الثالث: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن الحكومة الجزائرية كغيرها من حكومات الدول الأخرى تعمل جاهدة على تشجيع الاستثمار في الجزائر مقدمة العديد من الحوافز والامتيازات ومحسنة لأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي من شأنها جذب قدر كافي من المشاريع وتوطينها لديها من خلال مختلف التحفيزات والقوانين.

1- قانون 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990:

وهو قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، فوفق ما جاء في المادتين 181 ، 182 فتح هذا القانون الطريق لكامل أشكال الشراكة بدون تخصيص كما ألغى القانون 13/82 المتعلق بالشركات المختلطة، كما أن المستثمر الغير مقيم أصبح بإمكانه أن ينشأ شركة عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة، وبذلك يكون هذا القانون قد أدخل تمييزا بين المستثمرين المقيمين والغير المقيمين، حيث جاء في نص المادة 181: "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر".[2]

تقييم هذا القانون:

أهم انتقاد يوجه لهذا القانون هو أن قانون النقد والقرض لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ما عدا إمكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد، وهذا باعتباره قانون خاص بتنظيم المعاملات المالية أكثر من كونه خاص بالاستثمارات.

ضف إلى ذلك أن قانون النقد والقرض لسنة 1990 ألغي القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أنه منح المستثمرين الأجانب إمكانية الاستثمار وهو ما أكده قانون المالية لسنة 1992.

1- بن باني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص ص 109-109.

2- محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراس كوم ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص قانون الأعمال جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 ، ص17.

2- المرسوم التشريعي 93- 12:

مع انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق أصبحت المنافسة قوية من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لذا صدر المرسوم التشريعي 93-12[1] والمتعلق بترقية الاستثمارات قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث اشتمل على ما يلي:

- مبدأ حرية الاستثمار:

أقر حرية الاستثمار في كل الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات ما عدا الأنشطة المخصصة صراحة للدولة أو لأحد فروعها، أي لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي (حسب المادتين 1 و2 من القانون).

- أشكال تدخل الرأسمال الخاص:

حسب المادة 2 يمكن للمستثمر الخاص التدخل عن طريق:

- **الاستثمارات المنشئة:** أي الاستثمارات التي تؤدي إلى إنشاء مؤسسات جديدة رأسمالـــها الخـــاص (وطني أو أجنبي).

- **الاستثمارات المنمية للقدرات:**أي الاستثمارات التي تنجز من أجل توسيع طاقة الإنتاج.

- الاستثمارات المنجزة في إطار إعادة هيكلة أو إعادة الاعتبار للنشاط بعد غلق المشروع أو إعلان إفلاسه.

- وأخيرا يمكن أن يتدخل رأس المال الخاص في شكل حصص عينية أو نقدية بطريقة مباشرة أو عن طريق الشركات مختلطة الاقتصاد بالمشاركة مع الرأسمال الخاص أو الرأسمال العام.

- **التصريح:** حسب المادة 3 من القانون فإن الاستثمارات تنجز بحرية لكن يجب التصريح بها لدى وكالة دعم وترقية الاستثمارات.

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار(APSI):

تأسست الوكالة بموجب هذا المرسوم ، وفي أكتوبر 1994 صدر المرسوم التنفيذي 94-319[2] الذي حدد صلاحيتها ومهامها، وبتاريخ 2 أوت 1995 صدر القرار الذي يحدد النظام الداخلي للوكالة، وتعتبر الوكالة بمثابة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتميز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تشرف على تجسيد الضمانات والامتيازات التي جاء بها المرسوم التنفيذي 93-12 ولعل أهم ما يميزها هو أنها تعمل تحت وصاية

1- المرسوم التشريعي 93 – 12 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993 ، الجريدة الرسمية العدد 64 ، 5 أكتوبر 1993.

2- المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، الجريدة الرسمية، العدد 67 الصادر في 1994/10/19.

رئيس الحكومة وتحتوي على شباك الوحيد داخلها يضم مكاتب الوكالة ذاتها وإدارة الجمارك والسجل التجاري وغيرها وتتمثل مهامها في:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة باستثمار، وتساعدهم على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار.
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات المتعاقد عليها.
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات المستفيدة من الامتيازات.
- المشاركة في تحديد المناطق الخاصة والحرة والتنسيق بين الوكلاء في هذه الأخيرة.
- إصدار ملفات نموذجية ودراسات متخصصة.
- البحث عن التمويل والشراكة.
- بحث واستغلال فرص التعاون في التقنيات.
- ترقية المواقع والمنشآت للإقامة المشاريع.
- تقديم خدمات مركز الإعلام متخصص.

3- الأمر 01-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:

منذ مطلع الألفية الثالثة لاحظت السلطات الجزائرية أنه لا بد من مراجعة قانون الاستثمار وتطويره فهناك تغيرات عالمية تفترض ذلك، كما أن الجزائر بدورها لم تعد هي نفسها بعد أن توجهت فعليا نحو الانفتاح الاقتصادي، وتحسنت أوضاعها السياسية والأمنية، وعادت إلى المحافل الدولية، بالتزامن مع تفعيل قانون المصالحة الوطنية، ولذا أصدر أمر رئاسي سنة 2001[1] يتماشى مع الواقع الجزائري الجديد فقد تضمن مجموعة من الأحكام الجديدة التي تعوض أحكام المرسوم التشريعي 93-12 وتضمن النقاط التالية:

أ) أعطى للاستثمار مفهوم جديد:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

1- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ،المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 22 أوت 2001.

ب) حدد الأمر 01-03 النظام المطبق على الاستثمارات المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات في إطار منح الامتياز أو الرخصة.

ج) يتم التصريح باستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتكون ملزمة بالرد في مدة أقصاها 30 يوم، مع إمكانية الطعن القضائي في قرارها.

د) الهيئات المنجزة في ظل هذا الأمر:

لقد تم بموجب هذا الأمر إنشاء الهيئات التالية:

- **المجلس الوطني للاستثمار**

هو جهاز استراتيجي يسهر على ترقية وتطوير الاستثمار، يتولى رئاسته رئيس الحكومة، ويكلف بالمهام التالية:[1]

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسب أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق فيه.
- يفضل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في الأمر 10-03.
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه.
- يبحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، ويشجع على ذلك.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تابعة لرئاسة الحكومة، أنشأت كنتيجة حتمية وتكميلية للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بموجب الأمر الرئاسي المتعلق بتطوير الاستثمار، ونصت عليها المادة الأولى

[1]- مرسوم تنفيذي 06-955 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار تشكيلته وتنظيمه وسيره، المؤرخ في 2006/10/9 ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 ، الصادر بتاريخ 2006/10/11.

من الأمر 03/01 وعلاقتها على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتتمثل مهامها في:[1]

- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار، وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية لكل أنواعها.
- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق انجاز الاستثمارات، وتقترح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.
- إنجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والإجراءات بالاستثمار، وإنشاء الشركات وممارسة النشاطات، والمساهمة عن طريق الاقتراحات التي تعرضها سنويا على السلطة الوصية في تخفيف وتبسيط الإجراءات والشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
- المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها.
- مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى.
- إعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية.
- التأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء كل الالتزامات التي تعهدوا بها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج خوصصة.
- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

- لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI)

تم إنشاء هذه اللجنة في 15 ماي بناء على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 في عام 1994، حيث أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي حيث أنه من ضمن العناصر الأساسية للإنجاز الاستثمار الاقتصادي الحصول على جهة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه.

1- مرسوم تنفيذي، 06-356، المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المؤرخ في 2006/10/09، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر بتاريخ 2006/10/11.

مهام لجنة (CALPI):

هذه اللجنة مسؤولة بالدرجة الأولى بالرد على كل الطلبات العقارية وفي هذا المجال فهي مسؤولة على:[1]

- تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية، تبعا لنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الناعية للنشاط الحر.
- كما هي مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات، والتي تعمل كل اللمسات اللازمة للاستثمارات وخاصة في الميادين التالية:
- الوضعية العامة للأرض، فيما يخص المساحات المهيأة وفير المهيأة ووضعية المساحات مثل ظروف الاتصالات، النشاطات المعروفة وخاصة المتعلقة بالبيئة.
- الوضعية القانونية للأرض، تعريفها، نوعيتها، مالكيها، أو مسيرها وطريقة الاستفادة.
- قواعد وطرق البناء فيما يخص الحصول على رخصة البناء واحترام قواعد التعمير.
- الإشراف المستثمرين في خطواتهم الإدارية المرتبطة باكتساب الأرض للاستثمار وتكمن مهمتها أيضا في نشر وإعداد بطاقات إعلامية تخص القوانين والإجراءات والخطوات العملية اتجاه المكاتب المحلية المتعلقة بمنح الأرض وكذا التعليمات حول البناء، وكذا نشر العناوين ورقم الهاتف والفاكس للهيئات المعنية، تسيير هذه اللجنة تحت إشراف الولاة مباشرة وتحدد أوقات الاجتماعات من طرفهم وذلك بعد استقبال الطلبات المودعة من طرف المستثمرين، حيث يجب أن يتم الرد عليها في أجل لا يتعدى 30 يوما اعتبارا من تاريخ الإيداع.

- الشباك الوحيد اللامركزي

الشبـــاك الـــوحيد الغير مركزي هو جزء من الوكـــالة الوطنية لتطوير الاستثمـــار على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس وتسيير الشركات.
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

على هذا النحو، هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين، بعد تلقيه تصريحاتهم إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بإدارات الحكومية وتهيئة الممثلة داخل الشباك الوحيد، وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.

دور الشباك الوحيد اللامركزي هو تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، لهذا الغرض ممثلو الإدارات والهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على مستواهم كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار ويكلفون زيادة على ذلك بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون.

من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل اتجاه المستثمرين، ثم إدخال تعديلات جديدة لتمكين تنصيبه كمساحة لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية.

أما فيما يخص تشكيلة الشباك فالشباك الوحيد اللامركزي يضم ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكذلك ممثلي:[1]

- المركز الوطني للسجل التجاري.
- مصالح الضرائب.
- مصالح أملاك الدولة.

4- قانون المحروقات رقم 05/03:

حيث صدر هذا القانون في شهر مارس ويعتبر من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن حيث أنه لديه انعكاسات على التنمية والاستثمار وتمثلت أهدافه فيما يلي:[2]

- تنمية احتياطي المحروقات بالبحث والاكتشاف والتنقيب، وتنمية الإنتاج المتوقع أفضل في أسواق التصدير.
- تنمية موارد الدولة بفضل الاستثمارات الجديدة، وتنويع صادرات القطاع.
- تحسين آليات تنظيم وتسيير المؤسسات الجزائرية النشطة في قطاع المحروقات.
- التحكم في سياسة البيئة والمحيط بضبط التشريع والتنظيم المتعلقين بذلك.
- إحداث مناصب شغل جديدة وتحسين الكفاءة والتأهيل.
- ضمان استقلالية المؤسسات العمومية.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :www.andi.dz.

2- بن باني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة قياسية-حالة الجزائر – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص132.

- توسيع دائرة الاستفادة المنتجات الطاقوية والموارد المائية إلى سكان الجنوب الجزائري وسكان المناطق المحرومة بفضل شبكة توزيع الغاز ومحطات تحليت المياه.

5- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 أكتوبر 2006:

جاء معدلا ومتمما للأمر 03-01 بإدخال التعديلات التالية:[1]

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوما إلى 72 ساعة.
- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب، عكس ما كان في السابق فقد كانت محددة وموحدة لكل المشاريع.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار، يتكون كم ثمان وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، يصطلح بإعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية عبر قوانين المالية، وتعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت إشراف هذا المجلس.
- أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة، والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة وبالموازنة مع إصدار التشريعات والسعي لتعديلها وتحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية عام 2006، أما اتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي ومحاولة التهرب الضريبي فقد بلغت 24 اتفاقية.

6- قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016:

وهو قانون المتعلق بترقية الاستثمار حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.[2]

من بين المزايا الممنوحة للمستثمرين حسب قانون ترقية الاستثمار تتمثل فيما يلي:[3]

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات وفق مرحلتين:

1- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تعجيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص150.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

3- المادة 12 من القانون 15-18 المؤرخ في 30-12-2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر في 3 أوت 2016.

حسب المادة 12 من قانون 16-09 زيادة عن التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الاستثمارات المعنية والمحددة في المادة أعلاه كما يلي:

أ) **في مرحلة الانجاز** : تستفيد من المزايا الآتية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في الانجاز .
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة للانجاز المشاريع الاستثمارية.
- تخفيض نسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ب) **مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة (3) سنوات من المزايا الآتية:

- الإعفاء من الضريبة على الأرباح.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، وذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين.[1]

1- محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، العدد06، 2008، الجزائر، ص320

1- النظام العام للحوافز:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المحفظة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2- نظام الاستثناءات:

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:

أ) **في مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار**: تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية ويعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0,2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة **TVA**فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة للإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز مشروع.

ب) **في مرحلة انطلاق الاستغلال**: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار.

المطلب الثالث: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار سنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية، الضريبية ، والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها هذا القانون.

الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على غرضها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير نمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

أ- الضمانات الممنوحة:[1]

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني، جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90-10) والمرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:

- **الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:**

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية ... الخ، كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة **(SARL)** أو شكل شركة باسم جماعي **(SNC)** أو في شكل أسهم **(SPA)** على أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشترطها التشريعات والتنظيمات.

- **مبدأ إلغاء التميزات بالمستثمرين والاستثمار:**

تقر المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 بعدم التمييز بين المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

- **إثبات القانون المطبق على الاستثمار:**

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائرية في هذه المادة على:

1- عبد المجيد أوانسي ، مرجع سبق ذكره ، ص255.

"لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة"

كما بدأت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

- **ضمان حرية التمويل** :

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل.

المبحث الثالث: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه:

نسعى في هذا المبحث إلى التعرف عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال عرض تطوره في الآونة الأخيرة، وخاصة في الفترة 2002 إلى غاية 2015 بالأرقام والتحليل مع ذكر أفاق هذا الاستثمار، وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تطور حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر:

سنتعرف من خلال هذا المطلب على تطور حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2002-2015، وذلك بمعرفة تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها، حسب قطاع النشاط، وتقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط للفترة السابقة الذكر.

الفرع الأول: توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

1- توزيع التصريحات بالاستثمار حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

وتتوزع التصريحات بالاستثمار حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كالتالي:

- حسب نوع الاستثمار:

ونقصد بنوع الاستثمارات هل هي استثمارات محلية، أو استثمارات أجنبية وهي موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (02): توزيع التصريحات باستثمار للفترة 2002-2015 حسب نوع الاستثمار.

(الوحدة / بالمليون دج).

مشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ مليون دج	النسبة	عدد المناصب	النسبة
الاستثمار المحلي	59563	%99	9100521	%79	904762	%87
الاستثمار الأجنبي	676	%1	2471691	%21	129254	%13
المجموع	60239	%100	11572213	%100	1034016	%100

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع.www.andi.dz **تم الاطلاع يوم** 2017/04/22 **على الساعة** 17:44.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية مثلت 21% من مجموع الاستثمارات الوطنية وهذا يدل على اعتماد الجزائر على خبرات وأيدي أجنبية حيث بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية للفترة الممتدة بين 2002 – 2015 بـ 2471691 مليون دينار جزائري في حين الاستثمارات المحلية بلغت 9100521 دينار جزائري أي بـ 79% من إجمالي الاستثمارات.

الفرع الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي حسب مصدر رؤوس الأموال:

ونقصد بمصدر رؤوس الأموال المنطقة أو الدولة المستثمرة في الجزائر وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : توزيع الاستثمارات المصرح بها حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة 2002-2015 (الوحدة/ مليون دج)

مشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	377	898192	76709
فيما بين الاتحاد الأوروبي	274	563346	39939
آسيا	68	119506	8607
أمريكا	16	95636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
إفريقيا	1	27799	400
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	676	2471691	129254

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- عن طريق احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع .WWW.ANDI.DZ تم الاطلاع يوم 2017/04/17 على الساعة 20:12.

من خلال الجدول يتضح لنا أن حصة الأسد من حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2002-2015) كانت متمثلة في استثمارات الدول العربية 1267592 مليون دينار أي 51,92% من مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث أن النصيب الأكبر من الاستثمارات العربية في الجزائر تتجلي في الاستثمارات المصرية باستثمارات أجنبية مباشرة قدرت بـ 48 مليار دينار وبـ 100 مليار دينار متجسدة في شكل شراكة جزائرية مصرية.

- أما في المرتبة الثانية من حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تمثلت في الاستثمارات الأوربية متبوعة بالاستثمارات الآسيوية، حيث نسبة حجم الاستثمارات الأوربية 36,33% من إجمالي حجم الاستمارات الأجنبية في الجزائر، حيث تعد كل من فرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا من بين أهم المستثمرين في الجزائر وهذا نتيجة الاتفاقيات التعاون والشراكة الممضية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، حيث بلغت الاستثمارات الفرنسية قيمة 376,6 مليون أورو والاستثمارات الاسبانية 2231,1 مليون أورو، أما المملكة المتحدة فقد بلغت استثماراتها

408,7 مليون أورو وخاصة في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة DANONE، إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الخزف والكيمياء والصيدلية ، وقد تركزت الاستثمارات الألمانية في عدد من المشروعات كان أهمها مشروعين هما: دخول شركة HENKEL الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفاتENAD ، بإضافة الى مجموعة MESSER الألمانية المختصة في الغازات الصناعية والجدول التالي يوضح أهم 10 شركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2011 وديسمبر 2015:

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
Grupoortizconstruccion y serviciosdelmediterraneo	اسبانيا	5	2,209
Qatar petrroleum (qp)	قطر	1	2,000
Taypatakstil	تركيا	1	900
Arcelormittal	لوكسمبورغ	1	837
Tosyali holding	تركيا	1	837
Pretoria portland cement (ppc)	جنوب افريقيا	1	350
Lafargeholcim	سويسرا	1	277
Shwetaung	ميانمار(بورما)	1	160
Clarke group	المملكة المتحدة	1	156
Ooredoo (qatartelecom)	قطر	1	150
Othercompanies		73	1,505
الإجمالي		87	9,378

- أما فيما يخص مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص العمل فإن الاستثمارات الأوروبية ساهمت بشكل أكبر في توفير مناصب عمل من خلال 76709 وظيفة، تليها مباشرة استثمارات الدول العربية بـ 37842 وظيفة، ويفسر هذا بكثرة الاستثمارات الأوروبية والعربية في الجزائر حيث جسدت الاستثمارات الأوروبية 377 مشروع في حين الاستثمارات العربية حلت الثانية بـ 200 مشروع.

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2015):

لقد كان توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشر على القطاعات في الجزائر بنسب متفاوتة خلال الفترة (2002-2015) والجدول التالي يوضح أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم (04) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2002-2015)

(الوحدة مليون دينار جزائري)

مشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة % الشغل	مناصب الشغل	النسبة%
الزراعة	10	%1,48	3117	%0,13	528	%0,41
البناء	121	%17,90	98996	%4,01	21533	%16,66
الصناعة	386	%51,10	1681400	%68,03	71936	%55,65
الصحة	6	%0,89	13573	%0,55	2196	%1,70
النقل	21	%3,11	13172	%0,53	1723	%1,33
السياحة	11	%1,63	420657	%17,02	13128	%10,16
الخدمات	120	%17,75	151335	%6,12	16710	%12,93
الاتصالات	1	%0,15	89,441	%3,62	1500	%1,60
المجموع	676	%100	2471691	%100	129254	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع .www.andi.dz تم الاطلاع يوم 2017/04/22 على الساعة 16:27

وهنا نشير إلى أن القطاع الصناعي هو المتحصل على أكبر نسبة وهي 68,03% وتتركز في معظمها حسب ما تم التصريح به في ظل المشاريع التنموية في قطاع المحروقات والتي تكون على أساس الشراكة في عمليات البحث والتنقيب عن النفط، يليها قطاع السياحة بنسبة 17,02%، أما القطاعات الأخرى فكان نصيبها محتشما فلم يتجاوز 8% ما عدا قطاع الخدمات ب 6,12%.

- **مجال الخدمات والتوزيع: Carrefour**
- **مجال الاتصالات :Safercom، Laposte، Alcateltelecome، Ooredoo.**
- **مجال الصناعة الغذائية: Bel،Castzl، Danone.**
- **مجال الطاقة: Suez،Vinci، Razal، Btpetconstruction، Juton**
- **مجال الصناعة :Sanof، Michelim، Lafroge، Bouygues، Avaitis، Arcelornital، Taybatekstip، Pretoriaporthoud، Cement(Ppc).**
- **مجال النقل: Citroën، Peugeot، Renault.**

- أما فيما يخص مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توفير الوظائف في مختلف القطاعات يوضح لنا الجدول أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة ساهمت في توفير أكبر عدد من الوظائف والتي قدرت بـ 71936 وظيفة عمل وهذا نتيجة للنسبة التي استحوذ عليها قطاع الصناعة من الاستثمارات الأجنبية، ثم يليها قطاع البناء بـ 21533 وظيفة وقطاع النقل بـ 1723 وظيفة وقطاع الخدمات 16710 وظيفة، أما الحلقة الأضعف فتعود إلى قطاع الاتصالات بـ 1500 وظيفة.

1- تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط:

فيما يخص المشاريع الأجنبية المصرحة بها حسب قطاع النشاط، فقد بلغت 676 مشروع خلال الفترة (2002-2015) بقيمة 11572213 بليون دينار جزائري ويتوقع منها خلق مناصب شغل وهذا حسب ما هو مبين في الأشكال التالية:

الشكل رقم (03) :عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2015)

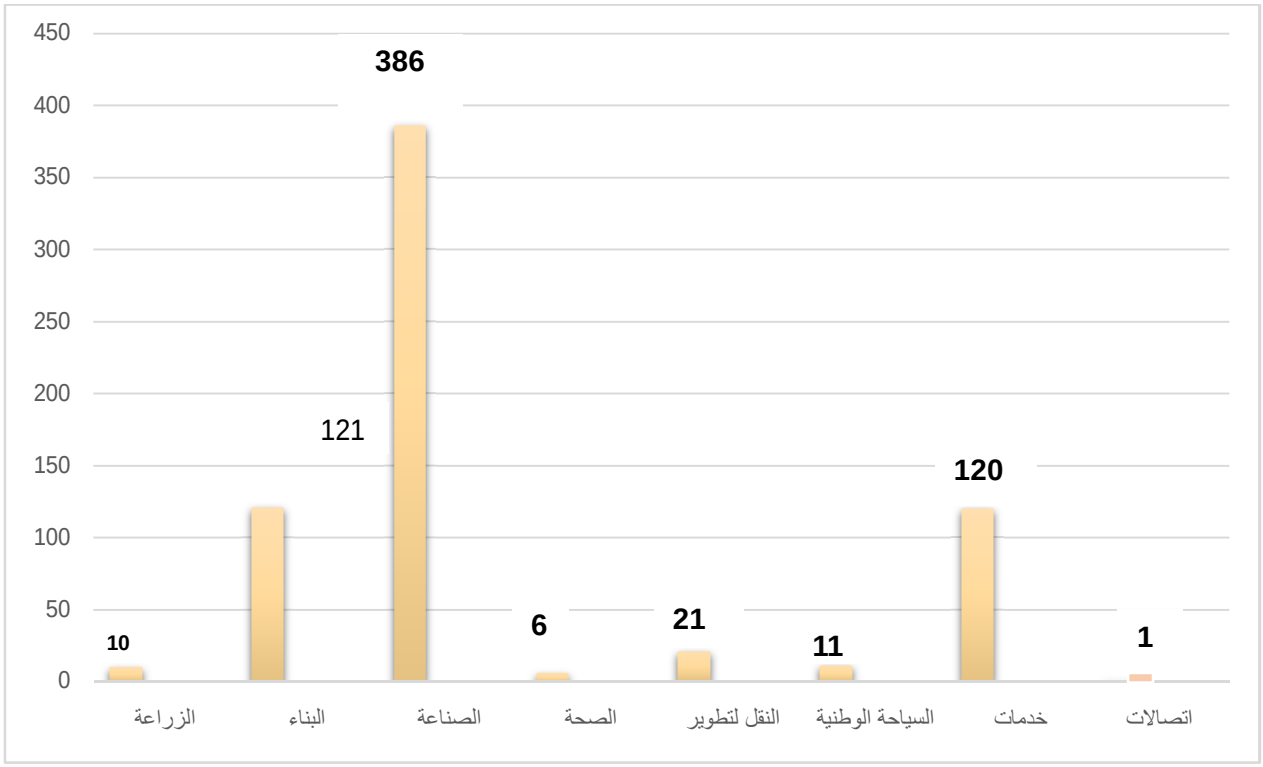

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz تم الاطلاع يوم 2017/04/22 على الساعة 17:03.

يوضح لنا الشكل أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة ساهمت في توفير أكبر عدد ممكن من المشاريع أي والتي قدرت بـ 386 مشروع عمل وهذا طبيعي نظرا للنسبة التي استحوذ عليها قطاع الصناعة من الاستثمارات الأجنبية، ثم نجد بعدها كل من قطاع البناء بـ 121 مشروع وقطاع الخدمات بـ 120 مشروع والنقل بـ 21 مشروع، أما الحلقة الأضعف فتعود الى كل من قطاع السياحة والزراعة والصحة والتجارة على التوالي: 11، 10، 6، 1.

الشكل رقم (04): مبلغ المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2015) (الوحدة / مليون دج)

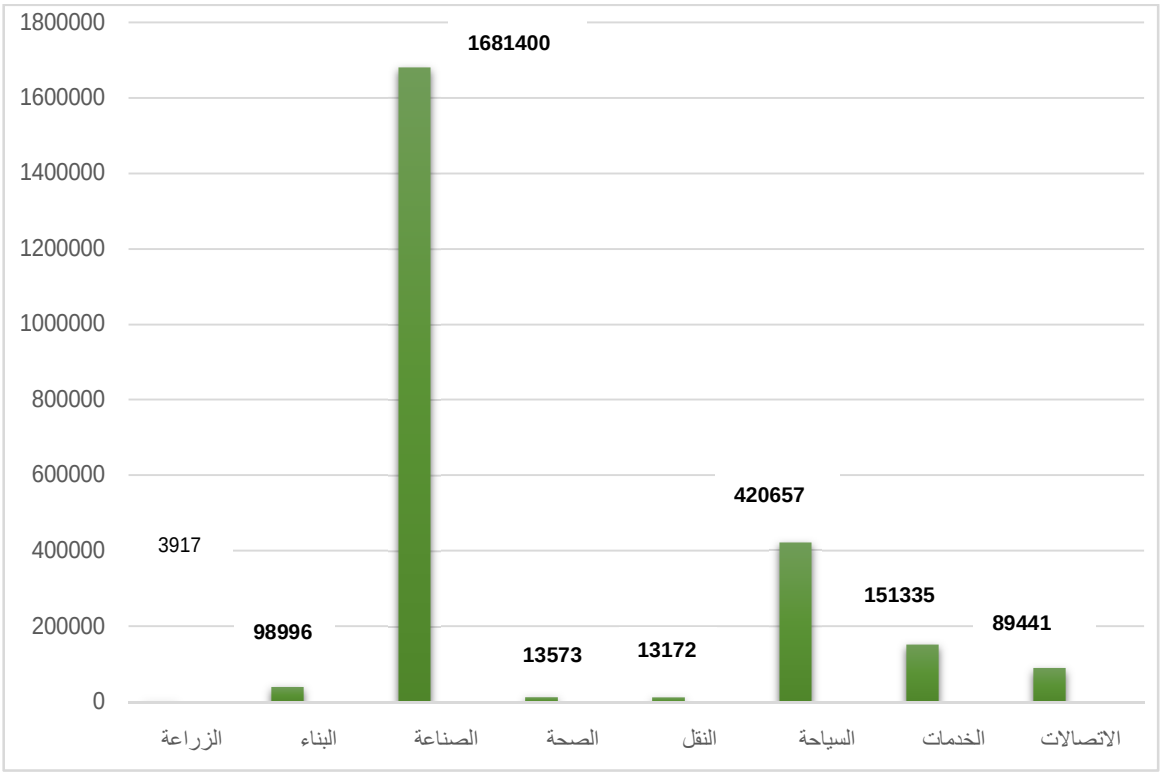

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مرجع سبق ذكره.

فمن حيث المبالغ المصرح بها، نلاحظ أن الجزائر خصصت مبلغ كبير لقطاع الصناعة مقارنة مع القطاعات الأخرى يقدر بـ 1681400، ثم السياحة مبلغ قدره 420657 وهذا راجع للاهتمـام الدولة بهذا القطاع في الآونة الأخيرة، ويليها قطاع الخدمات بمبلغ 151335، ثم الاتصالات بمبلغ 89441، البناء والصحة، النقل ثم الزراعة تقدر بـ 98996، 13573، 13172، 3117 على التوالي وهذا يعني أن الدولة أولت اهتماما بجميع القطاعات بالرغم من الفارق الكبير للمبالغ المخصصة لكل قطاع.

الشكل رقم (05): مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2002-2015).

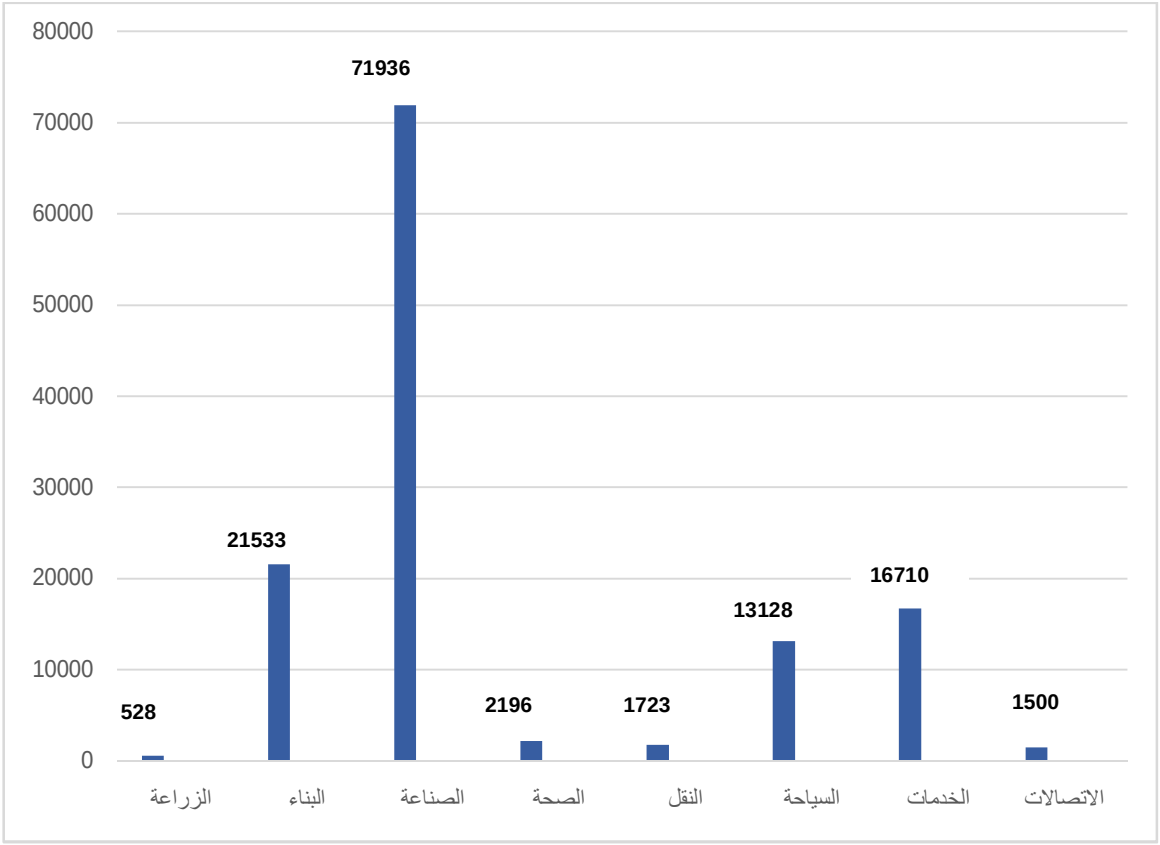

المصدر: من اعداد الطالبة ، باعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مرجع سبق ذكره.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعة هو المهيمن، حيث يوفر هذا القطاع 71936 منصب شغل، أما بالنسبة للبناء فبالرغم من عدد المشاريع قليلة مقارنة بالقطاع الصناعي، والمبلغ المخصص له منخفض مقارنة بالقطاعات الأخرى إلا أنه يوفر مناصب شغل لا بأس بها، ثم يليه قطاع السياحة رغم من أن عدد المشاريع قليلة مقارنة بقطاع النقل والخدمات ثم الصحة، النقل، الاتصالات وفي الأخير الزراعة على الرغم من أن الدولة تحاول التركيز على هذا القطاع إلا أنه بقي شبه منعدم مقارنة بالقطاعات الأخرى وبالتالي فاهتمام الدولة بهذه القطاعات سيؤدي الى امتصاص البطالة.

المطلب الثاني : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجزائر خلال الفترة (2005-2015).

يعتبرا لاستثمار الأجنبي المباشر إحدى أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة ولهذا تحاول الجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وهذا من خلال صادراتها وارداتها.

الجدول رقم (05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2005-2015):

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	-20,19	33,97	150,63	317,98	214,81	220,49	533,51	-40,30	-268,29	-18,30	103,22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمار الوطني المتدفق الى خارج حدود الوطن سجل سنة 2005 عجر بـ 20,19 مليون دولار وذلك لغياب ثقافة الاستثمار لدى العديد من رجال الأعمال الوطنيين، أما فترة 2006-2011 فقد بدأت تسجل ارتفاعا ملحوظا وهذا راجع للإصلاحات التي قامت بها الدولة إذ نجد الدولة في هذه الفترة تعمل على دعم النمو وفقا لسياسة دعم النمو والتي تعتبر سياسة مكملة لسياسة الإنعاش، أما في سنة 2012 و2013 و2014 شهدت انخفاض مقارنة بسنوات السابقة لترتفع مرة أخرى سنة 2015 وذلك بسبب بداية تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة من تأثير الأزمة المالية بعد السياسات والإجراءات التي تم اعتمادها.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

بفضل الثروات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر وموقعها الاستراتيجي، جعلها تشكل منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع الصناعة الاستخراجية والجدول التالي يمثل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة من (2002-2015)

الجدول رقم (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

(الوحدة / مليون دولار أمريكي)

السنوات	حجم الاستثمارات
2005	1,145.34
2006	1,888.17
2007	1,743.33
2008	2,631.71
2009	2,753.76
2010	2,301.23
2011	2,580.35
2012	1,499.42

2013	1,692.89
2014	1,50673
2015	-582,31

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات على الموقع www.laige.net، تم الاطلاع يوم 2017/04/26 على الساعة 21:30.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر قد شهدت زيادات طفيفة خلال الفترة 2005-2009 وهذا راجع لجملة الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر من خلال سنها لمجموعة من القوانين التحفيزية لتهيئة وتحسين المناخ الاستثماري الجزائري وجعلها أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي، كما رافق هذه الفترة تحسن في كافة المؤشرات الاقتصادية الوطنية كان سببها الرئيسي ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى منح الحكومة الجزائرية حرية الاستثمار في كافة القطاعات حتى الإستراتيجية منها، أما خلال السنوات الأخيرة أي خلال الفترة 2009-2015 فقد بدأت بالانخفاض تدريجيا حتى سجلت عجزا سنة 2015 لـ 587,31 مليون دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول التي كان لها انعكاسات سلبية على كافة الاقتصاد الوطني مما حتم على الدولة الجزائرية انتهاج سياسات تقليدية على كافة المجالات.

المطلب الثاني: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن المزايا والمؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية اعتبارها كبوابة لإفريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية و تعدد اليد العاملة بها تعد كلها عوامل جيدة بل ممتازة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفر المناخ لدلك حتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الاستثمارية في الجزائر فالجزائر تسعى جاهدة إلى الحث عن الشركات الأجنبية على الاهتمام أكثر بفرص الاستثمار التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين من كل الدول ويعتبر الشريك الأجنبي الفرنسي المعني الأول بملف الجزائر كونه ظل مستحوذا على أكثر من نصف المبادلات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج لفترة طويلة .

كل هذه المؤهلات تجعل الجزائر من بين الدول المتوفرة على أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر وجلبه غير أن هده العوامل وحدها لا تكفي إذا لم ترافقها بعض المؤهلات الاقتصادية الأخرى. ومن أهم الأسباب التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثمار في الجزائر هي توفر على الأقل ما يلي:[1]

- الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار.
- تبسيط إجراءات تأسيس الشركات.
- دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.
- تحسين البيئة التشريعية والقانونية.
- توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية.
- حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.
- تحديد الأساليب الإدارية.
- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

تبقى سوق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مفتوحة لجلب الاستثمارات فبالإضافة إلى المشاريع التي استفادت منها الجزائر. هناك عدة مشاريع في طور الإعداد مع الشركات الأجنبية الهامة وفي العديد من المجالات.

"كما أن طبيعة التشريعات الاقتصادية الجديدة في الجزائر والنتائج التي حققتها عمليات التصحيحات الهيكلية.إلى غاية السنوات الأخيرة وصدور قانون الاستثمار في أكتوبر 1993.وقانون 1995 كذلك قانون 2001 وأخيرا قانون 2016 المتعلق بترقية الاستثمار يتضمن عدة مزايا جمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيع مجال النشاط. يتضمن مبادرات الاستثمار دليل على أن هناك تغيرا واهتماما بالاستثمار الأجنبي".

وبمقتضى القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 و المتضمن قانون المالية لسنة 2016 حيث تضمن هذا الأخير مجموعة من مزايا الاستثمار التي تمثلت في(المادة 05 من قانون المالية 2016):[2]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

1- عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية ودورية تصدر عن مصدر البصرة للبحوث الإنسانية، العدد 8، جويلية 2006، ص 55.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري والمبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة الانجاز المشاريع الاستثمارية.

- تخفيض بنسبة 90 %من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة نم قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.

- الإعفاء لمدة (10) سنوات من الرسم على العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في الإطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.

وزيادة عن دلك تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية الانجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة. وكذلك التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من اجل انجاز مشاريع استثمارية.

كم تم خلال سنة 2017 الإعلان عن مجموعة من المشاريع الاستثمارية الأجنبية حيث تم الإنفاق بين الجزائر وألمانيا على إنشاء مصنع للسيارات بالجزائر يعمل على تركيب الآلات والسيارات من نوع " فولسفاغن" استحضنته ولاية غليزان بطاقة إنتاجية تقارب ال100 ألف سيارة سنويا وبتكلفة 170 مليون دولار يرتقب أن ينتج المصنع ثلاثة أصناف من السيارات. ويتعلق الأمر من بين أنواعها "بولوكلاسيك" "سكودا" "اوكتافيا" "اماروكا" و"بيك أب" والذي كان ثمرة سلسلة من المفاوضات بين حكومتي البلدين حيث أدى إلى الاستثمار بالجزائر ومن جهة أخرى كشف وزارة الصناعة عن اعتزام شراكة جزائرية فرنسية على إنشاء محطات تعمل بالطاقات المتجددة حيث أنشئت.محطة للطاقة الهجينة بحاسي الرمل تعمل بالغاز والطاقة الشمسية معا بمعدل إنتاج يصل إلى 150 ميغاواط والأخرى بغرداية بقدرة 1.1 ميغاواط. أما من حيث طاقة الرياح فكانت بولاية حيث عملت على إنشاء ثلاث محطات لتوليد الكهرباء بقهوة إجمالية وصلت إلى 33 ميغاواط في مقدمتها اكبر محطة لتوليد الكهرباء بواسطة استغلال الطاقة الشمسية كم تم انجاز محطة أخرى لتوليد الكهرباء بواسطة عامل الرياح بقوة 10 ميغاواط اذا تتوفر على 12 عمودا هوائيا.

رغم كل المميزات النسبية السابقة الذكر التي تتمتع بها الجزائر إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، إلا أن التحدي الأساسي للجزائر يتمثل في وضع إستراتيجية وطنية وقطاعية خاصة بتدعيم الاستثمارات ومبنية على الميزات التنافسية، وهكذا يصبح دعم المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار أمر في غاية الأهمية خاصة فيما يتعلق بمصلحة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

1- صعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 237.

خلاصة الفصل :

من رغم الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن حجم الاستثمارات و رغم التحسن الذي شاهدته الجزائر في الآونة الأخيرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن هذه الاستثمارات لم تقترب من الاستفادة من الفــرص الاستثمــارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، تبقى بعض العراقيل التي تشكل عائق في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، حيث قامت الجزائر في سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي وجلبه، بالاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شانها أن تحافظ على الاستقرار الاقتصادي، كما هيئت مجموعة من القوانين والتشريعات، وكذلك منحها حوافز لجلب الاستثمارات بالإضافة إلى الضمانات المقدمة في هذا الإطار.

خاتمة

عامة

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا لهذه المذكرة توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عنصر مهم وعامل حاسم في زيادات معدلات النمو وفي عملية اللحاق بركب التطور التكنولوجي مع البلدان المتقدمة يتجلى هذا من خلال التجربة التي مرت بها دول جنوب شرق أسيا من خلال توفيرها وضمانها لوجود مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية .

حيث أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر زادت بشكل كبير باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي خاصة بالنسبة للبلدان النامية في ظل التحولات الاقتصادية التي ساهمت في عولمة الاستثمار والتجارة.

بناءا على الإشكالية التي تم طرحها في بداية الدراسة فان الجزائر بالرغم من لإصلاحات التي قامت بها وجعلها أكثر ملائمة مع الظروف السياسية والاقتصادية ومن المساعي المبذولة من قبلها في تحقيق التوازن لمتغيرات النقدية والمالية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي لا يعكس الإمكانات الكبيرة المتاحة، حيث توجد فرص لم تستغل في مختلف القطاعات مثل: القطاع الفلاحي والقطاع السياحي وقطاع العقارات والتي بدورها تدعم النمو الاقتصادي.

بعد ما أصبحت الجزائر من الدول التي تؤمن حاليا بان الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة عامل أساسي من شانه أن يسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام والتي تسعى حاليا إلى تحقيق هذا التوجه وتجسيد واقعها الاقتصادي الذي يعرف تغيرات ايجابية تكمن في إنعاشه وتطوره لجأت إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات والبرامج من شانها أن تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتي كان هدفها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ الملائم قادر على جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المرغوب لذلك فعلى الحكومة الجزائرية عمل الكثير لتصحيح الخلل و كسب الثقة المستثمر الأجنبي وذلك من خلال العمل على خلق بيئة ومناخ مناسب للمستثمر والقضاء على العراقيل.

وبعد الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج فيما يلي:

النتائج :

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تهدف بالدرجة الأولى الصناعة 68,03% بما فيها قطاع المحروقات ويليها قطاع السياحة بالنسبة 17,02% متبوعة بقطاع الخدمات بالنسبة 6,12% أما باقي القطاعات كان نصيبها محتشما بحيث بلغ إجمالي استثماراتها ب 8%.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط نقل الملكية من الأشخاص المحليين إلى الأجانب، لكن أيضا هو آلية تتيح للمستثمرين الأجانب الإدارة والسيطرة على منشات الدول المضيفة.
- رغم التحفيزات والضمانات الممنوحة في مجال الاستثمار إلا أن هناك بعض المشاكل مازالت عالقة نتيجة التناقضات التي أفرزتها مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمار في الجزائر.
- لا يعد جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وحده كافيا فلا بد من تدعيمه من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتحويل هذه الاستثمارات إلى المشاريع ملموسة فعالة تساهم ايجابيا في دعم نمو الجزائر.
- رغم ما بذلته الجزائر من مجهودات في سبيل إصلاح بيئة الأعمال بها، إلا أن ما تدفق إلى البلد لم يكن في مستوى انتظارها، حيث كانت التدفقات ضعيفة وقليلة الأثر على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و متمركزة في قطاعات محدودة.

الاقتراحات :

على أساس النتائج المتوصل إليها من خلال معالجتها للموضوع المدروس يمكننا إبداء هذه الاقتراحات:

- على الدولة الجزائرية تنويع النسيج الاقتصادي وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات.
- إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والجهوية والدولية لجلب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب.
- العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي من خلال تخفيف الإجراءات والرسوم، وتفعيل قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، مع إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.

- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار بنوعيه الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي من قبل الدولة عبر المؤسسة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار.
- التوزيع في فرص الاستثمارات الأجنبية المستهدفة في الجزائر مثل القطاعات الإستراتيجية خارج قطاع المحروقات كقطاع السياحة والقطاع الزراعي البيولوجي والمنتجات الصيدلية.
- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستثمارية وإنشاء ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
- توفير الاستقرار السياسي والأمني.

أفاق البحث:

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمتهمين بالموضوع وهي:

- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.
- كيف يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الواقع والتحديات).

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا/ قائمة الكتب :

1) إبراهيم متولي المغربي، دور الحوافز الاستثمار في تعديل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى،2011.
2) إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصاد التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي, دار وائل للنشر, الطبعة الأولى،عمان،2003 .
3) بن رمضان أنيسة،استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2014.
4) حربي محمد كربتات،مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى والثانية، دار الكرامل، عمان،1993.
5) رضا عبد السلام ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ،دار للنشر المكتسبة العصرية ،الطبعة الأولى، مصر، 2008.
6) زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
7) سليمان عمر عبد الهادي ،الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
8) عباس علي، الإدارة الأعمال الدولية، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2003.
9) عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،1989 .
10) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.
11) عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
12) عبد السلام أبو قحف،الإدارة الأعمال والاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003 .
13) عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات المشاركة، الدار الجامعية ،مصر، 2006 .
14) علي إبراهيم الحضر،الإدارة الأعمال الدولية، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007 .
15) فريد نجار،الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب جامعة الجديدة، مصر، 2003.

16) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان 2004 .

17) فليح حسن، العولمة الاقتصادية، جدران الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2010.

18) محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد، الدار النفائس لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن .

19) محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دار النفائس لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

20) ميشل تودا رو، التنمية الاقتصادية، ترجمة وتعريب، محمود حسن حسين، دار للنشر، جدة، 2006 .

21) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

ثانيا/ قائمة الرسائل الجامعية :

1) بلوافي محمد، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، أطروحة لنيل دكتوراه ، جامعة تلمسان، 2012-2013 .

2) بن باني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة تلمسان، 2011-2012 .

3) بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل ماجستير، 2009-2010.

4) بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد المغاربي، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة سطيف، 2011-2012 .

5) جبور محمد ، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة لنيل دكتوراه جامعة تلمسان، 2012 -2013.

6) جمال بلخباط ، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحةلنيل الدكتوراه، جامعة باتنة، 2014-2015.

7) حليمة عز الدين، دور التعليم في تحديد مستوى الدخل، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة الجزائر 2010-2011.

8) حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة قسنطينة 2010-2011.

9) خيالي خيرة، الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية، مذكرة لنيل ماجستير، 2016.

10) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة باتنة 2011-2012.

11) سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة سطيف، 2010 -2011 .

12) سحنون يسمينة ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل ماجستير، سكيكدة، 2011-2012.

13) صعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، جماعة قسنطينة، 2007.

14) صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل ماجستير جامعة وهران ، 2013-2014 .

15) عبادة عبد الروؤف، محددات سعر النفط منظمة الأوبك وأثرها في الجزائر ، مذكرة لنيل ماجستير جامعة ورقلة ، 2011-2012 .

16) عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير نفطية وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة ورقلة، 2012-2013 .

17) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007 .

18) العمري الحاج ، دراسة قياسية للأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي ،مذكرة لنيل الماجستير، جامعة الجزائر، 2013-2014 .

19) كبداني سيد احمد ،اثر النمو الاقتصادي على دالة توزيع الدخل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012.

20) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل ماجيستر، جامعة تلمسان، 2010 .

21) محمد سارة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة تلمسان، 2012.

22) محي الذين حمدان، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009 .

23) مصطفى بن ساحة، اثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة سطيف، 2011 .

24) ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر ، جامعة عين الشمس، 2044 .

25) نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل ماجستر، جامعة الجزائر، 2005 .

ثالثا/ الملتقيات :

1) عبد المجيد اونيس ، الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واقع و أفاق ملتقى دولي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17و18 افريل 2006.

رابعا/ قائمة المجلات :

1) سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية في التنمية، العدد 38، مصر .

2) عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية ودورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث الإنسانية، العدد 8، جويلية 2006.

3) محمد زيدان ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، البلدان التي تمر بمرحلة الانتقالية ، العدد 06 ، 2004 .

4) محمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، العدد 06، 2008.

خامسا/ المراسيم والقوانين:

1) الامر01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 22-08-2001 .

2) المادة 12 من القانون 15-18، المؤرخ في 30-12-2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، في 3 أوت 2016.

3) المرسوم التشريعي 93-12 الصادر بتاريخ 1993، الجريدة الرسمية، العدد 5 أكتوبر 1993.

4) المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، الجريدة الرسمية، العدد 67 الصادر في 19-10-1994.

5) مرسوم تنفيذي 06-955 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار تشكيلته وتنظيمه وسيره ، المؤرخ في 09-10-2006 ، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر بتاريخ 11-10-2006 .

6) مرسوم تنفيذي، 06-356، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، المؤرخ في 09-10-2006، الجريدة الرسمية، العدد 64،الصادر بتاريخ 11-10-2006.

سادسا/ المواقع الالكترونية :

1) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http :// www.andi.dz /index.php/Ar/déclarations-d-inversement.25/04/2017 22 :20

2) المؤسسة العربية للضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

http:// www.lagic.com /index.php/Ar/déclarations-diversement.24/05/2017.19 :40

سابعا/ المراجع باللغة الفرنسية:

1) Dembele essaie, marché financé et croissance économique en côte d'ivoire, ministère de l'enregistrement supérieur et de la recherche scientifique « une analyse de la causalité du sens de granger », D.E.S.S Hautes études en gestion de la politique économique, 11 promotions 2009, république de côte d'ivoire union discipline travail.

2) Pierre Jacquemont, La flamme multinational une introduction économique, Edition économique-paris, France, 1990.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 وعلى اثر ذلك فقد قمنا بطرح الإشكالية التالية لماذا الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يساهم بعد في النمو الاقتصادي؟ وما هي الإستراتيجية السلطات الوصية التي يجب وضعها من اجل بلوغ ذلك؟ ومن اجل الإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. ومن خلال ذلك فقد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول الفصل الأول يحتوي على مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور النمو الاقتصادي – تجارب دول جنوب شرق أسيا – أما في الفصل الثالث فخصصنه إلى واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ومن خلال بحثنا توصلنا إلى انه بالرغم من التحسن الملموس في حجم التدفقات الأجنبية المباشرة لا تزال ضعيفة وهذا راجع بدرجة أولى لتركز معظم هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الرائد في الجزائر، بدلا من تنويعها في النسيج القطاعي وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات مثل: قطاع الزراعي وقطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، نمو اقتصادي، دول في طريق النمو.

Summary:

The aim of this study is to examine the issue of foreign direct investment and to highlight the role it plays in supporting economic growth in Algeria during the period 1990-2015. Consequently, we have raised the following problem: why does foreign direct investment in Algeria not contribute to economic growth? What strategy should be put in place by public authorities to promote foreign direct investment? In order to answer this problem, the analytical descriptive approach and the analysis of statistics related to foreign direct investment were adopted in Algeria. In this chapter; we divided the research into three chapters. The first chapter contains an introduction to foreign direct investment. In the second chapter, we discussed the impact of foreign direct investment –the experiences of Southeast Asian countries – in chapter 3.

In our research, we found that despite the significant improvement in the volume of foreign direct flows is still weak and this is due primarily to the concentration of most of these investments in the hydrocarbons sector, which is the leading sector in Algeria. Instead of diversifying them into the sectoral fabric and not relying on the hydrocarbons sector by encouraging investments in various sectors such as: the agricultural sector and the tourism sector.

Key words: FDI, economic growth, countries on the road to growth.